جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

الضوابط الشرعية للتعامل مع الذكاء الإصطناعي
أ.د. عبد الستار إبراهيم الهيتي

توظيفُ الذَّكاءِ الإصطناعي في القراءاتِ العَشر (دراسةٌ في البِنية والتركيب والسِّياق)
أ.د. سلمان عباس عبد | د. علاء عبد الخالق حسين

نمذجة علاقات الإسناد في الجملة العربية باستخدام الشبكات العصبية
أ.د. نعمة دهش فرحان

الذكاء الإصطناعي والدراسات التاريخية مستقبل التدوين التاريخي بين الواقع والطموح
أ.د. وجدان فريق عناد

أثر برنامج إرشادي قائم على الذكاء الاصطناعي في تقليل التحديات الأخلاقية ..
أ.د. حسين حسين زيدان

توظيف تقنية الذكاء الإصطناعي وأهليته في الإفتاء المباشر (دراسة تأصيلية تطبيقية)
أ.م.د. طه أحمد حميد الزيدي

مدى مصداقية الذكاء الإصطناعي في نقل الآراء الفقهية (دراسة تحليلية تقويمية)
أ.م.د. خالد معروف لفته يونس الجنابي

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: «الذَّكاءُ الاِصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلُ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ» في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة.

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

الجامعة الإمام الأعظم

الجزء
٢

رجب ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م

Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2025 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

برعاية السيد معالي رئيس ديوان الوقف السني

أ.د. عامر شاكر عبد الجنابي المحترم ..

وبإشراف

السيد عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة

أ.د. صلاح الدين فليح حسن المحترم

تقيم كلية الإمام الأعظم الجامعة مؤتمرها العلمي الدولي

السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار:

«الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ

فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الذي عقد في بغداد السلام بتاريخ: ٨ - ٩ رجب ١٤٤٧هجري

الموافق ٢٨ - ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥ ميلادي

في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة

«الجزء الثاني»

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

اللجنة العلمية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.د. خليل إبراهيم حمودي	رئيساً
٢	أ.د. مكي وليد عبد الكريم	عضواً
٣	أ.د. شيخموس ديمير (رئيس جامعة غازي عينتاب- تركيا)	عضواً
٤	أ.د. عبد الرحمن حمدي شافي (كلية العلوم الإسلامية-جامعة الأنبار)	عضواً
٥	أ.د. براء عبد الرزاق كامل (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	عضواً
٦	أ.د. قاسم طه محمد	عضواً
٧	أ.د. شاكر محمود حسين	عضواً
٨	أ.د. مصعب سلمان أحمد	عضواً
٩	أ.د. معاذ عبد الستار شعبان	عضواً
١٠	أ.د. إياد إبراهيم حمودي	عضواً
١١	أ.د. عبد الكريم ناصر محمود	عضواً
١٢	أ.د. إسماعيل عبد عبّاس	عضواً
١٣	أ.د. يوسف طارق جاسم	عضواً
١٤	أ.د. لبنى رياض عبد الجبار	عضواً
١٥	أ.د. أحمد ياسين معتوق	عضواً
١٦	أ.د. حقي إسماعيل محمود	عضواً
١٧	أ.د. عمر علي حسين	عضواً
١٨	أ.د. وسام محمد خليفة	عضواً
١٩	أ.د. عماد محمد فرحان	عضواً
٢٠	أ.د. أحمد إياد أنور	عضواً
٢١	أ.د. محمد حسن علي ظاهر	عضواً

٢٢	أ.د. طارق سعود خليل	عضواً
٢٣	أ.د. أحمد نصيف جاسم	عضواً
٢٤	أ.د. باسم عبد الله عبيد	عضواً
٢٥	أ.م.د. محمد عبد الجبار عمران (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	عضواً
٢٦	أ.م.د. باسم محمد علي	عضواً
٢٧	أ.م.د. ثابت شهاب أحمد	عضواً
٢٨	أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن	عضواً
٢٩	أ.م.د. زكريا صالح سيف	عضواً
٣٠	أ.م.د. عمار عيسى عمر	عضواً
٣١	أ.م.د. عثمان راشد مجيد	عضواً
٣٢	أ.م.د. عبد الرحمن خلف مطلب	عضواً
٣٣	أ.م.د. مي حسن سريسح	عضواً
٣٤	أ.م.د. ضياء الدّين عبد الله محمد	عضواً
٣٥	أ.م.د. أحمد صدّيق إبراهيم	عضواً
٣٦	أ.م.د. قصي مساهر محمد	عضواً
٣٧	أ.م.د. زهراء عدنان عبد الكريم	عضواً
٣٨	أ.م.د. فاروق نهاد عبد	عضواً
٣٩	أ.م.د. عمر ياسين علي	عضواً
٤٠	أ.م.د. عمر حسين علوان	عضواً
٤١	أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد	عضواً
٤٢	أ.م.د. طه أحمد حميد	عضواً
٤٣	أ.م.د. حسين نوار حسين	عضواً
٤٤	أ.م.د. مثنى علوان عبد	عضواً
٤٥	أ.م.د. أحمد هيثم نجم	عضواً
٤٦	أ.م.د. أحمد مهدي عبيد	عضواً

٤٧	م.د. بشار إبراهيم حميد	عضواً
٤٨	م. بكر حسين علوان (سكرتير المؤتمر)	عضواً

اللجنة التحضيرية

ت	الاسم	التخصص
١	أ.د. إسماعيل خليل إبراهيم	رئيساً
٢	أ.د. عبد الباسط أحمد حسن	عضواً
٣	أ.د. محمود جاسم معيدي	عضواً
٤	أ.م.د. عاصف دحام سالم	عضواً
٥	أ.م.د. علي داود خلف	عضواً
٦	أ.م.د. ياسين مؤيد ياسين	عضواً
٧	أ.م.د. إيناس عبد السلام داود	عضواً
٨	أ.م.د. أحمد شاكر رشيد	عضواً
٩	أ.م. معن نواف عبود	عضواً
١٠	أ.م. حبيب عبد الستار جبار	عضواً
١١	أ.م.د. عمر حسن رشيد	عضواً
١٢	أ.م.د. نزار صالح عبد	عضواً
١٣	م.علي إياد إبراهيم	عضواً
١٤	م. م. إبراهيم سمير موسى	عضواً
١٥	م.م. محمد حميد خضير	عضواً
١٦	السيد فراس رشيد عليوي (سكرتير اللجنة)	عضواً

اللجنة الإعلامية والإدارية والمالية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.م.د. دريد عيسى إبراهيم	رئيساً
٢	أ.د. مهند ليث عبد العزيز	عضواً
٣	م. مروان محمد أمين	عضواً
٤	أ.م.د. غانم أحمد حسين	عضواً
٥	أ.م.د. زياد إبراهيم طه	عضواً
٦	م.د. أسامة زيد محمد	عضواً
٧	م.د. محمود محمد وهيب	عضواً
٨	م.م. علي عبد الحسين حسن	عضواً
٩	السيد المعتصم مؤيد عبد الرحمن	عضواً
١٠	السيد إياد مسعود عز الدين	عضواً
١١	السيد أسامة عبد الستار جبار	عضواً
١٢	السيد حيدر ماجد جابر	عضواً
١٣	السيد نزار فائق نوفان	عضواً
١٤	ميس محمد صالح	عضواً
١٥	السيد إحسان علي سليمان	عضواً
١٦	السيد يعرب خالد ستار	عضواً
١٧	رغد حسن خشان	عضواً
١٨	إستبرق أكرم عجلان	عضواً
١٩	السيد عمر محمود زيدان (سكرتير اللجنة)	عضواً

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

Al- Imam Al- Adham

University College Journal

الرقم الدولي

ISSN:1817_6674

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٤ /٥ / ٢٠٠٥م.

شروط النشر في المجلة

شروط النشر العامة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١.ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢.ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣.ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤.أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ.عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب.اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج.مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د.رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥.يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يزيد على (٢٠٠) كلمة.

٦.يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Key word).

٧.على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب مصادر البحث في صحيفة أو صحائف مستقلة مرتبة بحسب الأصول المعتمدة، وذلك على النحو الآتي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر(المدينة) رقم الطبعة مثال (ط٣)، (سنة الطبع).

٩.الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/٢٢٤/issues

٩.ترجمة المصادر باللغة الإنجليزية.

١٠.تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١.يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢.تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣.الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤.تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥.تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦.أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧.لا تأخذ المجلة أي أجور لنشر الأبحاث المقدّمة من باحثين من خارج العراق.

١٨.يتم إرسال الأبحاث عبر الإيميل: magazine@imamaladham.edu.iq.

١٩.تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

٢٠.يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

شروط النشر (الفنيَّة):

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائيًا وليس يدويًّا).

٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية (Times New Roman))

- **ملاحظة:** في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

البيان الختامي للمؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر
في العلوم الإنسانيّة والتطبيقية
تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ العَقْلَ أَمَانَةً، وَالعِلْمَ رِسَالَةً، وَسَخَّرَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَدَوَاتِ المَعْرِفَةِ مَا يُعِينُهُ عَلَى الفَهْمِ وَالِاسْتِخْلَافِ، فَأَقَامَ بِهِ مِيزَانَ التَّفْكِيرِ، وَضَبَطَ بِهِ حَرَكَةَ التَّطَوُّرِ، فَلَا تَنْفَصِلُ التِّقْنِيَةُ عَنِ القِيَمِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ المُنْجَزُ عَلَى الإِنْسَانِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، إِمَامِ العُلَمَاءِ، وَمُعَلِّمِ الإِنْسَانِيَّةِ، الَّذِي قَرَنَ العِلْمَ بِالهِدَايَةِ، وَرَبَطَ المَعْرِفَةَ بِالأَخْلَاقِ، فَكَانَ هَدْيُهُ مِيزَانَ الرُّشْدِ، وَمَنْهَجُهُ سَبِيلَ الِاتِّزَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ القَوِيمِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ... فَفِي خِتَامِ أَعْمَالِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ المُبَارَكِ، وَمِنْ بَغْدَادَ السَّلَامِ، حَاضِرَةِ العِلْمِ، وَمَوْئِلِ الحَضَارَةِ، وَمَهْدِ التَّلَاقُحِ المَعْرِفِيِّ عَبْرَ العُصُورِ، وَفِي رِحَابِ العِرَاقِ الَّذِي مَا زَالَ، رَغْمَ التَّحَدِّيَاتِ، يَحْمِلُ فِي ذَاكِرَتِهِ رِسَالَةَ القَلَمِ وَالكِتَابِ، اخْتَتَمَتْ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ أَعْمَالَ مُؤْتَمَرِهَا العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ لِلْعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ، تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»، وَالَّذِي عُقِدَ يَوْمَ الأَحَدِ السَّابِعَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، لِسَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، المُوَافِقِ الثَّامِنَ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ كَانُونِ الأَوَّلِ، لِسَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَلْفَيْنِ لِلْمِيلَادِ، بِرِعَايَةٍ كَرِيمَةٍ مِنْ لَدُنْ مَعَالِي رَئِيسِ دِيوَانِ الوَقْفِ السُّنِّيِّ، الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَامِرٍ شَاكِرٍ عَبْدِ الجَنَابِيِّ، وَبِإِشْرَافِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، وِفْقَ رُؤْيَةٍ أَكَادِيمِيَّةٍ وَاضِحَةٍ انْتَهَجَهَا مُنْذُ تَسَنُّمِهِ عَمَادَةَ الكُلِّيَّةِ، تَقُومُ عَلَى ضَرُورَةِ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيِّ بِوَصْفِهِ خِيَارًا اسْتِرَاتِيجِيًّا لِمُوَاكَبَةِ الحَدَاثَةِ العِلْمِيَّةِ، وَتَسْرِيعِ الإِنْجَازِ المُؤَسَّسِيِّ، وَتَوْظِيفِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ فِي خِدْمَةِ التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ العِلْمِيِّ، ضِمْنَ إِطَارٍ قِيَمِيٍّ رَصِينٍ يُوَازِنُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالمُعَاصَرَةِ، وَبِمُشَارَكَةِ نُخْبَةٍ مُبَارَكَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ وَالبَاحِثِينَ وَالأَكَادِيمِيِّينَ مِنْ دَاخِلِ العِرَاقِ وَخَارِجِهِ، حُضُورًا وَمُشَارَكَةً عِلْمِيَّةً عَنْ بُعْدٍ.

وَقَدْ قُدِّمَتْ إِلَى اللَّجْنَةِ العِلْمِيَّةِ عَشَرَاتُ البُحُوثِ، قُبِلَ مِنْهَا لِلْمُشَارَكَةِ وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ بَحْثًا مَحَلِّيًّا، وَتِسْعَةُ أَبْحَاثٍ دُوَلِيَّةً، تَوَزَّعَتْ بَرَامِجُهَا عَلَى جَلَسَاتٍ عِدَّةٍ، وَتَشَرَّفْنَا بِاسْتِضَافَةِ عَدَدٍ

مِنَ الضُّيُوفِ الأَكَارِمِ مِنْ جَامِعَاتٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ عَرَبِيَّةٍ وَعَالَمِيَّةٍ، فِي أَجْوَاءٍ اتَّسَمَتْ بِالجِدِّيَّةِ العِلْمِيَّةِ، وَعُمْقِ الطَّرْحِ، وَرَصَانَةِ النِّقَاشِ، وَتَكَامُلِ الرُّؤَى.

أَيُّهَا الحُضُورُ الكَرِيمُ، السَّادَةُ البَاحِثُونَ الفُضَلَاءُ: لَقَدْ جَاءَ هٰذَا المُؤْتَمَرُ اسْتِجَابَةً وَاعِيَةً لِلتَّحَوُّلَاتِ المُتَسَارِعَةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا العَالَمُ فِي مَيْدَانِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ، وَإِيمَانًا مِنَ الكُلِّيَّةِ بِضَرُورَةِ مُقَارَبَةِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مُقَارَبَةً عِلْمِيَّةً مُتَوَازِنَةً، لَا تَنْبَهِرُ بِالمُنْجَزِ التِّقَنِيِّ دُونَ وَعْيٍ، وَلَا تَنْغَلِقُ دُونَهُ دُونَ فِقْهٍ وَبَصِيرَةٍ، بَلْ تُخْضِعُهُ لِمَوَازِينِ الشَّرِيعَةِ، وَأَخْلَاقِيَّاتِ العِلْمِ، وَمَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِ عَنْ قَرَارِهِ وَمَصِيرِهِ.

وَقَدْ تَنَاوَلَتْ بُحُوثُ المُؤْتَمَرِ وَمَحَاوِرُهُ المُتَنَوِّعَةُ أَثَرَ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَالعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَالعُلُومِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَالقَانُونِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَالإِعْلَامِ، وَالتَّارِيخِ وَالجُغْرَافِيَا، مُبَيِّنَةً إِمْكَانَاتِهِ الوَاعِدَةَ فِي خِدْمَةِ المَعْرِفَةِ، وَمُحَذِّرَةً فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ مِنْ مَخَاطِرِهِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا مَا يَتَّصِلُ بِالتَّحَيُّزِ الخَوَارِزْمِيِّ، وَتَزْيِيفِ الوَعْيِ، وَانْتِهَاكِ الخُصُوصِيَّةِ، وَإِضْعَافِ المَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَفِي ضَوْءِ المُشَارَكَاتِ وَالجَلَسَاتِ البَحْثِيَّةِ، وَالنِّقَاشَاتِ العِلْمِيَّةِ المُسْتَفِيضَةِ وَالبَنَّاءَةِ، خَلُصَ المُؤْتَمَرُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ التَّوْصِيَاتِ، كَانَ مِنْ أَبْرَزِهَا:

أَوَّلًا: إِخْضَاعُ جَمِيعِ تَطْبِيقَاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ لِمَوَازِينِ الشَّرْعِ وَالأَخْلَاقِ، بِمَا يَحْفَظُ كَرَامَةَ الإِنْسَانِ، وَيُعَزِّزُ وَعْيَهُ، وَيَصُونُ حَقَّهُ، وَيَضْمَنُ الِاسْتِعْمَالَ المَسْؤُولَ لِلتِّقْنِيَّةِ وَتَوْظِيفَهَا فِي خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ.

ثَانِيًا: تَعْزِيزُ التَّعَاوُنِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالإِنْسَانِيَّةِ، وَالتَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ دِرَاسَةِ تِقْنِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، لِضَمَانِ مُقَارَبَةٍ شَامِلَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ الفَهْمِ النَّظَرِيِّ وَالقُدْرَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ.

ثَالِثًا: تَوْظِيفُ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ تَوْظِيفًا رَشِيدًا فِي خِدْمَةِ القُرْآنِ وَعُلُومِهِ، وَالحَدِيثِ وَعُلُومِهِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا، مَعَ ضَرُورَةِ التَّحَقُّقِ النَّقْدِيِّ مِنَ النَّتَائِجِ وَمُرَاجَعَتِهَا، وَعَدَمِ الِاعْتِمَادِ الكُلِّيِّ عَلَى مُخْرَجَاتِهِ دُونَ تَمْحِيصٍ وَتَدْقِيقٍ.

رَابِعًا: الدَّعْوَةُ إِلَى بِنَاءِ أُطُرٍ قَانُونِيَّةٍ وَتَشْرِيعِيَّةٍ وَاضِحَةٍ تُنَظِّمُ العَلَاقَاتِ الرَّقْمِيَّةَ، وَتُحَدِّدُ المَسْؤُولِيَّةَ القَانُونِيَّةَ، وَتَحْمِي المُجْتَمَعَ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ التِّقْنِيَّةِ.

خَامِسًا: التَّنْبِيهُ إِلَى المَخَاطِرِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ غَيْرِ المُنْضَبِطِ لِلذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَجَالَاتِ الإِعْلَامِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَصِنَاعَةِ الرَّأْيِ العَامِّ، مَعَ وَضْعِ آلِيَّاتٍ لِلْحَدِّ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ.

سَادِسًا: تَشْجِيعُ الجَامِعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ البَحْثِيَّةِ عَلَى إِطْلَاقِ مَشَارِيعَ وَدِرَاسَاتٍ تُعْنَى بِاسْتِشْرَافِ مُسْتَقْبَلِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ وَآثَارِهِ المُجْتَمَعِيَّةِ وَالحَضَارِيَّةِ.

سَابِعًا: دَعْمُ البُحُوثِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَخُبَرَاءِ التِّقْنِيَّةِ لِتَطْوِيرِ أَنْظِمَةٍ تُجَسِّدُ قِيَمَ الشَّرْعِ، وَتَخْدِمُ قَضَايَا العَصْرِ، وَإِنْشَاءُ لِجَانٍ شَرْعِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ لِمُوَاكَبَةِ المُسْتَجِدَّاتِ التِّقْنِيَّةِ، وَإِصْدَارُ الفَتَاوَى وَالتَّوْصِيَاتِ اللَّازِمَةِ.

ثَامِنًا: التَّأْكِيدُ عَلَى دَوْرِ المُؤَسَّسَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ فِي نَشْرِ الوَعْيِ الرَّقْمِيِّ، وَبِنَاءِ ثَقَافَةٍ نَقْدِيَّةٍ رَشِيدَةٍ فِي التَّعَامُلِ مَعَ التِّقْنِيَّاتِ الحَدِيثَةِ.

تَاسِعًا: إِدْمَاجُ أَخْلَاقِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مِنْ مَنْظُورٍ إِسْلَامِيٍّ فِي المَنَاهِجِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتِّقْنِيَّةِ، لِإِعْدَادِ جِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الإِيمَانِ وَالخِبْرَةِ، وَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى مُوَاجَهَةِ تَحَدِّيَاتِ العَصْرِ بِوَعْيٍ وَحِكْمَةٍ.

وَفِي الخِتَامِ، تَتَقَدَّمُ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ، مُمَثَّلَةً بِعَمِيدِهَا الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى جَمِيعِ البَاحِثِينَ وَالمُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ وَأَسْهَمَ، وَإِلَى اللِّجَانِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّحْضِيرِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ وَالإِعْلَامِيَّةِ، وَالأَقْسَامِ السَّانِدَةِ الَّتِي بَذَلَتْ جُهُودًا مُتَمَيِّزَةً لِإِنْجَاحِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ، سَائِلِينَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ مُخْرَجَاتِهِ عِلْمًا نَافِعًا، وَرَأْيًا سَدِيدًا، وَخُطْوَةً رَاسِخَةً فِي سَبِيلِ تَرْشِيدِ التِّقْنِيَّةِ بِالقِيَمِ، وَتَسْخِيرِ العِلْمِ لِخِدْمَةِ الإِنْسَانِ، لَا أَدَاةَ إِفْسَادٍ أَوْ طُغْيَانٍ.

هذا وَالحَمْدُ لِلَّهِ فِي البَدْءِ وَالخِتَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الأَنَامِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ، وَأَخْتِمُ هٰذَا البيانِ بِالسَّلَامِ ...

فالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

صَادِرٌ عَنِ المُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ

بِرِحَابِ كُلِّيَّةِ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةِ - بَغْدَاد

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، وهداه بنورِ العقلِ حينما أَظلم، وفتحَ له آفاقَ الذكاءِ والتَّعلُّم، فجعل من الآلة خادمًا، ومن الفكر قائدًا، ومن العلم سُلَّمًا للفهمِ والسُّؤدد، والصلاةُ والسلامُ على من جاء بالعلم والهدى، ودلَّ البشرية على سُبُلِ الرُّقي والاقتداء، سيّدِنا محمد، المعلِّمِ الأَمين، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين.

أما بعد ...

ففي سياقٍ معرفي يشهد تحوّلات متسارعة، بات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الظواهر التي تُعيد رسم خارطة العالم في مختلف ميادين الحياة، لقد غدت الآلة تفكّر، وتستنبط، وتتعلّم، وتحاكي العقل البشري في وظائفه العليا، حتى صار الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة لا يمكن تجاهل أثرها في تشكيل مستقبل المجتمعات، وأنماط التعليم، ومفاهيم العمل، وحدود المسؤولية الإنسانية.

وانطلاقًا من مسؤوليتها العلمية والدينية والوطنية، تواصل كلية الإمام الأعظم الجامعة أداء دورها الريادي في مواكبة مستجدات العصر، عن طريق إقامة مؤتمرها العلمي الدولي السنوي التاسع عشر للعلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: **(الذكاء الاصطناعي: رؤية شرعية وتكامل أكاديمي في ضوء التحديات المستقبلية)**؛ ليكون منبرًا علميًا للحوار الرصين، ومجالًا لتلاقح الأفكار بين الباحثين من مختلف التخصصات، في سبيل فهمٍ أعمق لهذه الظاهرة العالمية، وتوجيهها بما ينسجم مع قيمنا الإسلامية الأصيلة وثوابتنا التربوية والفكرية.

وأظهرت هذه التقنية إمكانات هائلة في تسريع الإنجاز، وتحسين الجودة، وتطوير مناهج التعليم والإدارة، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي.

إلّا أن الاستعمال غير المنضبط أو غير المؤطر بالقيم والمعايير الأخلاقية قد يخلّف آثارًا سلبية عميقة، من بينها: تهديد الخصوصية، وتعزيز التحيز الخوارزمي، وتراجع دور الإنسان في اتخاذ القرار، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وطمس الهوية الثقافية والدينية.

ومن هنا، فإن الذكاء الاصطناعي لا يمثل تطورًا تقنيًا فحسب، بل هو تحول في نمط التفكير البشري، ومسارٌ جديدٌ في العلاقة بين الإنسان والآلة، يستوجب تأصيلًا معرفيًّا،

وتأمّلاً فلسفيًّا، وتأطيرًا شرعيًّا وأخلاقيًّا، وهو ما تسعى إليه محاور هذا المؤتمر، في أثناء مقاربات متعددة تشمل: الجوانب العلمية، والاجتماعية، والقانونية، والتربوية، فضلاً عن الرؤى الإسلامية الأصيلة التي تستشرف الغد بروح منفتحة وفكر نقدي راشد.

فكلية الإمام الأعظم الجامعة، إذ تنظم هذا المؤتمر، تؤكد حرصها على بناء جسرٍ معرفيٍّ يربط بين التراث العلمي الرصين والتقنية الحديثة، في إطار من المسؤولية الأخلاقية، والانفتاح الواعي، والحرص على أن تظل المعرفة وسيلةً لخدمة الإنسان، لا أداةً لتغييبه أو إخضاعه.

نسأل الله أن يكلل هذا الجهد بالتوفيق والسداد، وأن يُثمر المؤتمر نقاشاتٍ جادةً، ومقترحاتٍ نافعةً، تسهم في تعميق الوعي، وتوسيع دائرة المسؤولية الأكاديمية اتجاه هذا التحدي العالمي.

الرسالة:

نطمح في مؤتمرنا إلى تقديم فضاء علمي رصين يُعنى بدراسة آفاق الذكاء الاصطناعي من منظور معرفي شامل، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لرؤية منهجية تدعم الاستفادة من هذه التقنية بما يخدم الإنسان والقيم، ويحذّر من مخاطر الانفلات الأخلاقي وسوء الاستعمال.

الرؤية:

أن يكون مؤتمر كلية الإمام الأعظم الجامعة منبرًا فكريًا رائدًا في تناول موضوعات الذكاء الاصطناعي برؤية مستقبلية تجمع بين القيم الحضارية والتطور التقني، وتسهم في إنتاج معرفة أصيلة ومؤثرة تتبصّر الإيجابيات وتتصدى للسلبيات.

أهداف المؤتمر:

١. تسليط الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج البحث العلمي في مختلف التخصصات.

٢. تعزيز التكامل بين معطيات الثورة الرقمية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

٣. استكشاف سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية وتحليلها.

٤. بحث التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الطبية والهندسية والاقتصادية.

٥. بناء شبكة تواصل بحثي بين الأكاديميين والباحثين في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

٦. بيان المخاطر المحتملة لاستعمال الذكاء الاصطناعي دون ضوابط شرعية وأخلاقية.

٧. مناقشة التحديات الفكرية والقيمية المرتبطة بانتشار الذكاء الاصطناعي.

٨. تحليل الأثر السلبي للذكاء الاصطناعي في حال الانفصال عن المرجعيات الدينية والإنسانية.

محاور المؤتمر:

أولًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الشرعية:

- إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية.
- الأسس الشرعية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي بين الضرورات والمقاصد الشرعية.
- الذكاء الاصطناعي في الفقه وأصوله: أدوات الفتوى الإلكترونية.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية.
- بيان الانحرافات الشرعية المحتملة في استعمال الذكاء الاصطناعي دون رقابة شرعية.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم اللغوية:

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة علوم اللغة، وتحليل النصوص الأدبية والبلاغية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية والإنجليزية.
- المعالجة الآلية للغة العربيّة والإنجليزية بين التحديات والفرص.
- الذكاء الاصطناعي في تطوير طرائق تعليم اللغة العربيّة والإنجليزية، وتقويم أداء المتعلمين.
- مخاطر الترجمة الآلية والتشويش الدلالي على النصوص.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم التطبيقية:

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الطب، والهندسة، وتقنيات الاتصالات الحديثة.
- الذكاء الاصطناعي في الإدارة والاقتصاد والتحول الرّقمي.
- النمذجة الذكية في تحليل البيانات واتخاذ القرار.
- التحديات الأمنية في نظم الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية:

- الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعليم الذكي والتدريب الافتراضي.
- أثر الذكاء الاصطناعي في تحليل الأحداث التاريخية والأنماط الجغرافية وتفسيرها: الإمكانات العلمية والمخاطر المعرفية.
- الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي وصناعة الرأي العام.
- الاخلاقيات والقوانين المنظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي والتحديات الأخلاقية في تشكيل السلوك المجتمعي.

محتويات الجزء الثاني

١. أثر برنامج إرشادي قائم على الذكاء الاصطناعي في تقليل التحديات الأخلاقية وتعزيز السلوك المجتمعي الإيجابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة..... ٢١
أ.د. حسين حسين زيدان..... ٢١
٢. توظيف الذكاء الإصطناعي في أصول التفسير وقواعده (دراسة تأصلية تطبيقية) ٦٣
أ.د. خالد إبراهيم مسلم الآلوسي..... ٦٣
٣. توظيفُ الذَّكاءِ الإصطناعي في القراءاتِ العَشر (دراسةٌ في البِنية والتركيب والسِّياق) ٨٩
أ.د. سلمان عباس عبد..... ٨٩
د. علاء عبد الخالق حسين..... ٨٩
٤. الضوابط الشرعية للتعامل مع الذكاء الإصطناعي ١١٥
أ.د. عبد الستار إبراهيم الهيتي ١١٥
٥. نمذجة علاقات الإسناد في الجملة العربية باستخدام الشبكات العصبية..... ١٤١
أ.د. نعمة دهش فرحان..... ١٤١
٦. الذكاء الإصطناعي والدراسات التاريخية مستقبل التدوين التاريخي بين الواقع والطموح ١٦٧
أ.د. وجدان فريق عناد..... ١٦٧
٧. الخارطة الصوتية للألفاظ والذكاء الإصطناعي قصيدة المتنبي (واحر قلباه) أنموذجا .. ١٩١
أ.د. يوسف طارق السامرائي..... ١٩١
م.د. ميثاق عاشور حسين..... ١٩١
٨. التنظيم القانوني للتعويض عن أضرار الذكاء الإصطناعي ٢١١
أ.م. حمودي بكر حمودي ٢١١
٩. مدى مصداقية الذكاء الإصطناعي في نقل الآراء الفقهية (دراسة تحليلية تقويمية) ... ٢٤٣
أ.م.د. خالد معروف لفته يونس الجنابي..... ٢٤٣

١٠. توظيف تقنية الذكاء الإصطناعي وأهليته في الإفتاء المباشر (دراسة تأصيلية تطبيقية).. ٢٦٥
أ.م.د. طه أحمد حميد الزيدي ٢٦٥
١١. الذكاء الإصطناعي ودوره في خدمة القرآن الكريم وعلومه «القراءات القرآنية وحفظ القرآن وتجويده أُنموذجا» ٢٨٩
أ.م.د. عبد الله عواد محمود ٢٨٩
١٢. حماية النصوص الحديثية من التحريف في البيئة الرقمية (دراسة شرعية وتقنية) ... ٣١١
أ.م.د. مجيد خلف سالم عبد..... ٣١١
١٣. الضبط المعجمي وأثره في الذكاء الإصطناعي تطبيق جات GPT أنموذجًا ٣٣٣
أ.م.د. وقاص سعدي غركان ٣٣٣
أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد ٣٣٣
١٤. الفتوى في عصر الذكاء الإصطناعي دراسة في الفرص والعوائق والضوابط الشرعيَّة... ٣٥٥
الدكتور محمد فؤاد ضاهر ٣٥٥
١٥. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة..... ٣٨٥
د. جنان شاكر علي السامرائي ٣٨٥
١٦. الضوابط العقدية والأخلاقية لإستخدام الذكاء الإصطناعي «دراسة تأصيلية معاصرة» ٤٠٧
د. عبد العليم محمود عبد النعيم يوسف ٤٠٧
١٧. تحليل السِّياق القرآنيّ ودلالات الألفاظ بإستخدام الذّكاء الإصطناعيّ ٤٤١
د. علاء عبد الخالق حسين..... ٤٤١
أ.د. خالد عبود حمودي ٤٤١
١٨. الأحكام الشّرعيّة المتعلّقة بالذكاء الإصطناعي (دراسة أصوليّة مقاصديّة) ٤٦٩
د. ياسر علاص الجابر ٤٦٩
١٩. توظيف الذكاء الإصطناعي في الكشف عن مقاصد القرآن (دراسةٌ نقديَّةٌ باستخدام تقنية Microsoft Copilot) ٥٠٧
رغد أنس طرابيشي ٥٠٧
٢٠. التحديات الأمنية في نظم الذكاء الإصطناعي والهجمات السيبرانية..... ٥٤٥

م. عبد المنعم شاكر عبد الله ٥٤٥
٢١. تحديات الذكاء الإصطناعي من منظور العقيدة الإسلامية آفاق وضوابط ٥٦٥
م.د. سارة جبير أحمد ٥٦٥
أ.م.د. حميد يونس حميد ٥٦٥
٢٢. تطبيقات الذكاء الإصطناعي في علوم الحديث: تأصيل حديثي وضوابط شرعية لضبط السند والمتن والفتوى في ضوء التحديات المستقبلية ٥٩١
م.د. نبيل ابراهيم لطيف جاسم العجيلي ٥٩١
٢٣. الذكاء الإصطناعي ودوره في خدمة العقيدة الإسلامية ٦١٣
م.م. حسان خالد ولي ٦١٣
٢٤. فاعلية الذكاء الإصطناعي في تحسين مخرجات مناهج الرياضيات للمدارس المتوسطة ٦٤٥
م.م. حميد محمد عبدالله صكر ٦٤٥
م.م. نور سعد حميد الضاري ٦٤٥
٢٥. الصحة البدنية في ظل الذكاء الإصطناعي (دراسة فقهية معاصرة) ٦٧٣
م.م. سعدون محمد ثميل الخطيب ٦٧٣
٢٦. المقامة العربية بين النقد الأدبي والذكاء الإصطناعي (دراسة أسلوبية وتجريب في التوليد النصي) ٦٩٧
م.م. عبير جمعان عايف ٦٩٧
٢٧. تأثير نماذج الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) على طلبة العلم الشرعي في العراق: (دراسة تحليلية) ٧١٥
م.م. محمد حسين علي وريد ٧١٥
٢٨. التحديات العقدية في التعامل مع الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته الحديثة ٧٤١
م.م. هند عبد القادر خلف ٧٤١
29. A Computational Analysis of Character Strength in Kamala Markandaya's Nectar in a Sieve 767
Asst. Prof. Dr. May Hasan Srayisah 767
30. Artificial Intelligence and Biblical Geography: A Critical and Applied Analysis

of Geographical Events in the Old and New Testaments..... 789
Prof. Dr. Imad Mohammed Farhan 789
31. A Socio-Islamic Study of Unauthorized Recording in the Age of AI: Perspectives of Undergraduate Iraqi Students 831
Prof. Dr. Lubna RiyadhAbduljabbar 831

الفتوى في عصر
الذكاء الإصطناعي
دراسة في الفرص والعوائق والضوابط الشرعيَّة

Fatwa in the Age of Artificial Intelligence:

A Study of Opportunities, Challenges, and Shariah Guidelines

إعداد

الدكتور محمد فؤاد ضاهر

Associate Professor:

Mohammad Fouad Daher (Ph. D.)

الأستاذ المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة الجنان، طرابلس - لبنان

Faculty of Literature and Humanities, Jinan University,

Tripoli, Lebanon

mohamad. daher@jinan.edu.lb

ORCID: 0009-0008-6873-1770

0096181769928

الملخَّص

يشهد العصرُ الراهن تحوُّلًا متسارعًا في استخدام تِقنيات الذكاء الاصطناعيِّ في مجالات متعدِّدة، من أبرزها المجالُ الدينيُّ، خاصَّةً في إصدار الفتاوى عبر أنظمةٍ مؤتمتة. يسعى هذا البحثُ إلى دراسة مشروعيَّة توظيف الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى، من خلال تأصيلٍ فقهيٍّ ونقد علميٍّ لهذه الظاهرة، مع بيان الفرص المتاحة والعوائق المحيطة بها، واقتراح الضوابط الشرعيَّة والأخلاقيَّة اللازمة.

اعتمد البحثُ على المنهج الوصفيِّ- التحليليِّ، مدعومًا بالمقارنة والنقد، من خلال تحليل الدراسات السابقة وتجربة بعض الأنظمة الذكيَّة مثل GPT-٣ وGPT-٥. وخلص إلى أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ يساهم بفعاليَّة في خدمة المستفتي؛ بجمع البيانات، وتصنيفها، وتيسير الوصول إليها، لكنه يفتقر إلى شروط الاجتهاد كالعلم والتقوى والتكليف، ممَّا يمنعه من الاستقلال في إصدار الأحكام. كما أشار البحثُ إلى مخاطرَ عدَّةٍ، مثل غياب الفهم السياقيِّ، والانحياز، والاعتماد على بيانات غير موثوقة، ممَّا قد يضعف ثقةَ المستفتين بالفتوى. وقدَّم ضوابطَ شرعيَّةً وأخلاقيَّةً تضمن الإشراف البشريَّ والشفافية وتوثيق المصادر. واختتم بتوصياتٍ لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعيِّ ضمن الإفتاء المؤسَّسيِّ، مؤكِّدًا أنَّه أداةٌ مساعدةٌ لا بديلًا عن اجتهاد الفقهاء.

الكلمات المفتاحية: (الذكاء الاصطناعيُّ، الفتوى، الاجتهاد، الضوابط، الفرص والعوائق).

Abstract:

The current era is witnessing a rapid transformation in the use of artificial intelligence (AI) technologies across various fields, most notably in the religious domain, particularly in issuing fatwas through automated systems. This study aims to examine the legitimacy of employing AI in the process of issuing fatwas by offering a juristic foundation and critical analysis of this emerging phenomenon. It also outlines the potential opportunities, the surrounding challenges, and proposes necessary Sharīʿah and ethical guidelines.

The research adopts a descriptive-analytical methodology, supported by comparative and critical approaches, through analyzing previous studies and evaluating the outputs of certain AI systems such as GPT-3 and GPT-5. The study concludes that AI can effectively assist in serving the fatwa process -by collecting, classifying, and facilitating access to information- but lacks the core qualifications for independent ijtihād, such as scholarly knowledge, piety, and legal responsibility, rendering it unqualified to independently issue legal rulings.

The study also highlights several risks, including the absence of contextual understanding, potential bias, and reliance on unverified data, all of which may undermine public trust in religious verdicts. It proposes Shariah-compliant and ethical safeguards, emphasizing human oversight, transparency, and source verification. The research concludes with recommendations to regulate the use of AI within institutional fatwa bodies, affirming that AI should serve as a supportive tool -not a substitute- for scholarly ijtihad.

Keywords: Artificial Intelligence, Fatwa, Ijtihad, Guidelines, Opportunities and Challenges.

المقدِّمة

رغم التطوُّر الكبير لتِقنيات الذكاء الاصطناعيِّ (Artificial Intelligence) وانتشار تطبيقاته في الحياة المعاصرة، بما في ذلك المجالات الشرعيَّة، يبقى تحدٍّ رئيسٌ يتعلَّق بموثوقيَّة الفتوى الصادرة عبره، ومدى دقَّتها وصحَّتها وعدم شذوذها، مع إمكان تجاوز العوائق الشرعيَّة والأخلاقيَّة عند استخدام هذه الأداة. إلى جانب الفرص الكبيرة التي يوفِّرها الذكاء الاصطناعيُّ في تيسير عمليَّة الاستشارة الشرعيَّة، وتوسيع نطاق الوصول إليها، ما طرح السؤال المركزيَّ التالي.

أ- إشكاليَّة البحث:

كيف يؤثِّر الذكاء الاصطناعيُّ في عمليَّة الفتوى الشرعيَّة من حيث الفرص والإيجابيَّات، والعوائق والسلبيَّات، وما الضوابط الشرعيَّة التي تحكم هذا التأثيرَ؟

ثمَّ تفرَّعت عنه الأسئلة الآتية:

١- ما الفرص والدوافع التي تجعل من الذكاء الاصطناعيِّ أداةً مساعِدة للفتوى؟

٢- ما العوائق التِّقنيَّة والشرعيَّة التي تواجه استخدامَ الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى؟

٣- ما الضوابط الشرعيَّة والأخلاقيَّة اللازمة لضمان موثوقيَّة الفتوى ودقَّتها عند استخدام الذكاء الاصطناعيِّ؟

ب- فرضيَّات البحث:

فرض البحثُ في نظرته الأُولى جوابًا عن إشكاليَّته ما يأتي:

الفرضيَّة الرئيسة:

استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى الشرعيَّة حمل فرصًا كبيرةً لتيسير الوصول إلى الفتوى، لكنَّه واجه عوائقَ تِقنية وشرعيَّة استوجبت وضعَ ضوابط دقيقة.

الفرضيَّات الفرعيَّة:

١- وفَّر الذكاء الاصطناعيُّ آليَّةَ دعمٍ للباحثين سهَّلت لهم الوصولَ إلى المراجع والإحاطة بخيوط الموضوع.

٢- توجد اتِّجاهات علمائيَّة حول مدى قَبول استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى، ما يلفت إلى وجود عوائقَ شرعيَّةٍ، تحدُّ من الاعتماد الكلِّيِّ على الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى.

٣- وجود حاجة ملحَّة لتطوير إطارٍ شرعيٍّ وأخلاقيٍّ واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى.

ت- أهداف البحث:

تغيَّا البحثُ تحقيقَ الأهداف الآتية:

١- دراسة أثر الذكاء الاصطناعيِّ في دقَّة الفتوى الشرعيَّة ومرجعيَّتها.

٢- التعرُّف إلى الفرص والدوافع الإيجابيَّة التي يوفِّرها الذكاء الاصطناعيُّ في مجال الفتوى.

٣- تحديد العوائق والمخاطر التقنيَّة والشرعيَّة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى.

٤- اقتراح ضوابطَ شرعيَّةٍ وأخلاقيَّة تضمن استخدامًا آمِنًا وفعَّالًا للذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى.

ث- أهمِّيَّة البحث:

برزت أهمِّيَّةُ البحث في وجاهة إشكاليَّته وما بُني عليها من فرضيَّات، بالإضافة إلى المجالات التي يغطِّيها لجهة كونه يسلِّط الضوء على موضوع جديد يجمع بين الفقه الإسلاميِّ والتقنية الحديثة، ويقدِّم إرشاداتٍ واضحةً للمستفتين والمفتين حول استخدام الذكاء الاصطناعيِّ، كما يسهم في تعزيز الثقة لدى الجمهور في الفتوى الشرعيَّة الصادرة بالتقنيات الحديثة المدعومة من الرقابة البشريَّة.

ج- منهج البحث:

لتحقيق ما تقرَّر، نهج البحثُ المنهجَ الوصفيَّ- التحليليَّ، وتوسَّط أيضًا المنهج النقديَّ- المقارن لاستظهار العوائق والفرص، والإفادة من الدراسات السابقة والتحليل البيني لتقديم نتائجَ علميَّة دقيقةٍ.

ح- الدراسات السابقة ونقدها:

شهدت السنواتُ الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة العَلاقة بين الذكاء الاصطناعيِّ ومجال الإفتاء، حيث شرع الباحثون في العلوم الشرعيَّة، بدراسة الذكاء الاصطناعيِّ وتطبيقاته في بحوث أكاديميَّة بمختلف اللُّغات الحيَّة، كما تداعت المنظَّمات العالَميَّةُ والمجامع الفقهيَّة ودُورُ الإفتاء إلى عقد مؤتمراتٍ وندوات علميَّة حوله، تناولوا مجالاتِ الإفادة منه. أعرض في ما يأتي بعض هذه الأعمال:

١- تناولت دراسة (Ab Rahim) وآخرين (٢٠٢٥) الإرشاداتِ الأخلاقيَّةَ لاستخدام الذكاء

الاصطناعيِّ في إصدار الفتوى، وركَّزت على السياق الماليزيِّ، مقدِّمةً إطارًا توجيهيًّا عامًّا. إلَّا أنَّ الدراسةَ افتقرت إلى تناوُلٍ معمَّق للإشكالات الفقهيَّة في السياق العربيِّ الإسلاميِّ، فضلًا عن غياب تحليل نماذج الذكاء الاصطناعيِّ، أو مناقشة أهليَّة هذه النماذج للاجتهاد أو الإفتاء.

٢- دراسة بن عبيد (٢٠٢٤)، ركَّزت على ضوابط الفتوى الرقميَّة، وناقشت الإطارَ الشرعيَّ للفتوى عبر الوسائل التقنية، غير أنَّها لم تميِّز بين الفتوى الرقميَّة التي يصدرها الفقيهُ باستخدام الوسائط الإلكترونيَّة، والفتوى المؤتمتة التي تصدرها الأنظمةُ الذكيَّة، وهو خلطٌ مفاهيميٌّ يؤدِّي إلى ضعفٍ في معالَجة القضايا الخاصَّة بالذكاء الاصطناعيِّ كفاعلٍ مستقلٍّ.

٣- دراسة غرغوط (٢٠٢٣)، طرحت «الروبوت المفتي» نموذجًا عمليًّا في صناعة الفتوى، بَيد أنَّ الدراسة يغلب عليها الطابعُ الإنشائيُّ والتنبيهيُّ، دون تقديم معالَجةٍ تحليليَّة منهجيَّة لمفهوم الأهليَّة أو الضوابط الفقهيَّة الحاكمة للنموذج، كما لم توضِّح الأُسسَ التقنيَّة التي يعتمد عليها الذكاءُ الاصطناعيُّ في إصدار الفتاوى.

٤- دراسة المحيميد (٢٠٢٢)، قدَّمت عرضًا موسَّعًا لتأثير الذكاء الاصطناعيِّ في صناعة الفتوى، إلَّا أنَّها عالجت الموضوعَ من زاوية عامَّةٍ، دون تفصيلٍ في النماذج الذكيَّة، أو التفرقة بين وظائف الذكاء الاصطناعيِّ كمساعدٍ للمفتي أو كبديلٍ عنه، وهو ما أضعف التحديدَ المنهجيَّ لمحلِّ البحث.

٥- دراسة إبراهيم (٢٠٢١)، ركَّزت على الإفتاء الافتراضيِّ وآثاره، دون التطرُّقِ إلى الذكاء الاصطناعيِّ بوصفه أداةً معرفيَّةً قادرةً على المحاكاة، إذ استخدمت مصطلحي «الرقمي» و«الافتراضي» ما أدَّى إلى غياب التمايز الضروريِّ بين الوسيط الرقميِّ والفاعل الذكيِّ.

من خلال ما سبق، يتَّضح أنَّ هذه الدراساتِ لم تُقدِّم تحليلًا يجمع بين البنية التقنيَّة لنماذج الذكاء الاصطناعيِّ المستخدَمة في الإفتاء، والضوابط المرجعيَّة التي تحكم صلاحيَّةَ المفتي، سواءً كان إنسانًا أو نظامًا ذكيًّا. وهنا تأتي إضافةُ هذا البحث، الذي يسعى إلى سدِّ هذه الفجوة، من خلال تقديم إطارٍ مفاهيميٍّ يميِّز بين الفتوى الرقميَّة والفتوى الذكيَّة والفتوى المؤتمة، ومقاربَة شرعيَّة- تقنيَّة تدرس أهليَّةَ الذكاء الاصطناعيِّ للاجتهاد، مع اقتراح ضوابطَ علميَّة ومنهجيَّة ببعديها التأصيلي والإجرائي لاستخدام هذه النماذج ضمن المنظومة الشرعية. وبهذا فإنَّ البحث الحالي يبني على الطروحات السابقة ويطوِّرها ولا يكرِّرها، بل يقدِّم رؤيةً جديدةً متكاملةً.

خ- خطَّة البحث:

لضبط مسار البحث، خُطَّ في مقدِّمةٍ تضمَّنت إشكاليَّةَ البحث، وطرحت فرضيَّاتِه، وحدَّدت أهدافَه، ثمَّ أبرزت أهمِّيَّته العِلميَّة والعَمليَّة والاجتماعيَّة، وبيَّنت منهجَه، وعرضت بعض الدراسات السابقة ونقدتها. وتمهيد في التعريف بمصطلحات البحث الرئيسة. ثمَّ ثلاثة مباحثَ، عُنون الأوَّل بفرص الإيجابيَّة في استخدام الذكاء الاصطناعيِّ. وتناول الثاني عوائقَ الاعتماد الكلِّيِّ على الذكاء الاصطناعيِّ. وعرض الثالث الضوابط الشرعيَّة والأخلاقيَّة لمستفتي الذكاء الاصطناعيِّ. ثمَّ خلص في الخاتمة إلى أهمِّ النتائج، وأبرزِ التوصيات، وبعضِ المقترَحات العِلميَّة.

التمهيد: عتبة مفاهيميَّة

انتهض البحثُ على مصطلحين رئيسين يجمل تقديمُ تعريفٍ بهما، هما: الفتوى، والذكاء الاصطناعيُّ، على الوجه الآتي:

أ- الفتوى ومتعلِّقاتها:

الفتوى هي حُكمٌ شرعيٌّ يصدر عن عالِمٍ مؤهَّلٍ، بناءً على مصادر الاستدلال ومراعاة الأحوال والمآل، بهدف توجيه المستفتي إلى إجابة مسألته أو حلِّ مشكلته، بما يتوافق مع الشريعة الإسلاميَّة نصًّا وروحًا. ولها تعريفاتٌ اصطلاحيَّةٌ عدَّة، انتخبت منها تعريفَ الدكتور محمد يسري إبراهيم: «الإخبارُ بحُكمٍ شرعيٍّ عن دليلٍ لمن سأل عنه من غير إلزامٍ» (إبراهيم. ٢٠٠٧. ص ٣٠).

ولها أربعة أركان هي: المفتي، الذي يجب أن يكون عالمًا عدلًا مستقيمًا، يعلم المقام الذي أقامه الله تعالى فيه، فيتأهَّب له على الدوام. والمستفتي، وهو السائل بصدقٍ، وبنيَّة الاستفادة. والمستفتى فيه وهي المسألة الشرعيَّة المسؤول عنها، التي يجب أن تكون واضحةَ المعالِم، وقابلةً للإجابة. والفتوى التي هي الحكم الشرعيُّ (الزحيلي. ٢٠٠٦. ٣٧٩/٢).

ثمَّ إنَّ للفتوى أهمِّيَّةً حياتيَّةً بالغة، حيث توفِّر التوجيهَ الشرعيَّ للمسلمين، وتحمي المجتمعَ من الانحرافات الفكريَّة، وتصون تصرُّفاتهم من الخطأ في التطبيق العمليِّ للشريعة، كما تعزِّز القيم الأخلاقيَّةَ والاجتماعيَّةَ، وعليها يقع إبراءُ الذِّمَّة في الدنيا والآخرة.

ولها ثلاثُ صورٍ معاصرةٌ:

١- الفتوى الرقميَّة التي يُصدرها الفقيهُ، وتُنقَل عبر الوسائط الإلكترونيَّة؛ كالمواقع،

والتطبيقات، ومنصَّات التوصال الاجتماعيِّ. وتتميَّز بصدورها عن فقيهٍ، متوخَّيةً الوسيلةَ الرقميَّةَ لنشرها، ولا تستخدمُ الذكاءَ الاصطناعيَّ.

٢- الفتوى الذكيَّة التي تُنتجها خوارزميَّات الذكاء الاصطناعيِّ، معتمدةً على تحليل البيانات المعرفيَّة المُدخَلة لتوليد الفتوى. وهي خطوةٌ متقدِّمةٌ عن الفتوى الرقميَّة لقيامها على توليد الفتوى باستخدام أدوات تقنية متطوِّرة ولا تقتصر على النقل.

٣- الفتوى المؤتمتة التي يصدرها النظامُ الآليُّ بشكلٍ ذاتيٍّ ومؤتمت بالكامل، دون تدخُّلٍ بَشريٍّ مباشِرٍ أثناءَ عمليَّة الإفتاء، وتُعرَف أيضًا بالإفتاء الآليِّ. وهي خطيرة جدًّا لاعتمادها الكلِّيِّ على النماذج الآليَّة.

ب- تعريف الذكاء الاصطناعيِّ:

بات الذكاءُ الاصطناعيُّ لقبًا معرفيًّا على مجال علميٍّ آليٍّ متجدِّدٍ، ما يغني عن دراسته لفظيًّا، واعتماد التعريف به مركَّبًا إضافيًّا. فعرَّفته الهيئة السعوديَّة للبيانات والذكاء الاصطناعيِّ (سدايا) بأنَّه: أنظمةٌ تَستخدِم تقنياتٍ قادرةً على عمل تنبُّؤاتٍ، أو توليد محتوًى، أو تقديم توصياتٍ، أو اتِّخاذ قرارات، بمستوياتٍ متفاوتة من التحكُّم الذاتيِّ (https: //n٩ .cl/aisada Sdaia.). وهو فرعٌ من علوم الحاسوب، يركِّز على تطويرِ أنظمةٍ وبرمجيَّاتٍ قادرةٍ على محاكاة القدرات الذهنيَّة للبشر، مثل: التعلُّم، والاستنتاج، واتِّخاذ القرارات. ويشمُل معالجةَ النصوص والبيانات، والتمييزَ بين السياقات المختلِفة، وإصدارَ استنتاجات منطقيَّة (الجبوري. ٢٠٢٥. ص ٥٤).

ويمكن تصنيفُ الذكاء الاصطناعيِّ بحسب تطوُّره إلى ثلاثة أنواع:

١- الذكاء الاصطناعي الضعيف (Weak AI)، ينفِّذ مهامَّ محدَّدةً بدقَّةٍ عالية.

٢- الذكاء الاصطناعي القويُّ (Strong AI)، يملك قدرات معرفية شبيهة بالبشر، وقادر على اكتساب معارف جديدة واتخاذ القرارات بنفسه، ويطلق عليه الذكاء الاصطناعي العام (AGI).

٣- الذكاء الاصطناعيُّ الخارق (SAI)، يقال: يتفوَّق على الذكاء البشري في المجالات كلِّها تقريبًا، وهو مرحلةٌ مفترَضةٌ لم تتحقق بعدُ، وتحمل وعودًا ومخاطرَ كبيرةً (لطفي، وآخرون. ٢٠٢٣. ص ١٥).

المبحث الأوَّل: فرص الإيجابيَّة في استخدام الذكاء الاصطناعيِّ

مع التطوُّر السريع لتِقنيات الذكاء الاصطناعيِّ، برزت فرصةٌ حقيقيَّة يمكن توظيفُها في خدمة العلوم الشرعيَّة، ولا سيَّما في مجالات الإفتاء والبحث الفقهيِّ، من خلال استخدام أدوات التحليل اللُّغويِّ، وتعلُّم الآلة، والبحث الدَّلاليِّ، وتِقنيات الاسترجاع المعلوماتيِّ، وتحسين الوصول إلى الفتاوى، وتنظيمها، ومساعدة الباحثين، وتوسيع نطاق نشرها. في هذا الإطار، نعرض أبرزَ فرص الإيجابيَّة للذكاء الاصطناعيِّ في المجال الشرعيِّ.

أ- تيسير الوصول إلى الفتاوى وتبويبها:

١- تيسير الوصول إلى الفتاوى:

من أبرز الإسهامات الإيجابيَّة للذكاء الاصطناعيِّ في هذا المجال قدرتُه على تسريع الوصول للمعلومة الشرعيَّة، باستخدام تِقنيات «معالَجة اللغة الطبيعيَّة» (NLP)، ما يُمكِّن من تصميمِ نُظمٍ ذكيَّةٍ تُحلِّل أسئلةَ المستفتين، وتُطابقها مع قواعدَ بياناتٍ تحتوي على فتاوى صادرة من جهات موثوقة.

كما يمكن دمجُ الذكاء الاصطناعيِّ في تطبيقات الهواتف الذكيَّة، ومواقع الإنترنت، ومنصَّات المراسَلة الفوريَّة، ممَّا يسمح بالردِّ على الاستفسارات الشرعيَّة في الزمن الحقيقيِّ (real-time). ويقوم بالتفاعل مع المستفتي، من خلال طرح أسئلةٍ استيضاحيَّةٍ عليه، لتحديد طبيعة الحالة، ممَّا يُقارِب أسلوبَ المفتي البشريِّ، في طلب التوضيحات قبل إصدار الفتوى المناسِبة.

أيضًا يستطيع من خلال تِقنيات الترجمة الآليَّة وتحليل النصوص، أن يقرأ الأسئلةَ المطروحة بعدَّة لغاتٍ ولهجات، ممَّا يُسهم في إيصال الفتاوى لشرائحَ واسعةٍ من المتلقِّين حول العالَم.

٢- تنظيم الفتاوى وتبويبها:

يُشكِّل تنظيمُ الفتاوى وتبويبُها تحدِّيًا مُهمًّا أمام الباحثين والمهتمِّين، والذكاءُ الاصطناعيُّ قادرٌ على معالجته من خلال تصنيف الفتاوى حسب الموضوعات (فقه العبادات، والمعاملات، والأسرة. . . إلخ)، أو المذهب، أو البلد، إلخ. عبر استخدام خوارزميَّات تصنيف النصوص التلقائيِّ. كما يمكن من خلال تِقنيات التعلُّم العميق (Deep Learning) تدريبُ النماذج الذكيَّة على تمييز أصول كلِّ مذهب وتصنيف الفتاوى وفقًا لذلك.

كذلك باستطاعة الأنظمة الذكيَّة أن تربط الفتاوى ذات الصلة ببعضها، وتقترح فتاوى مشابِهةً على المستفتي وطالب العلم، بما يُثري التجربةَ المعرفيَّةَ، ويعين على اكتشاف

الفتاوى المتكرِّرة أو المتضارِبة، ومساعدة الجهات العلميَّة على توحيد الفتاوى، أو بيان أسباب الاختلاف، ويسهِّل على الباحثين والمستفتين الوصولَ إلى ما يحتاجونه.

ب- دعم الباحثين في البحث الفقهيِّ:

لعب الذكاءُ الاصطناعيُّ دورًا فعَّالًا في تطوير البحث العلميِّ في المجال الفقهيِّ وسواه، من خلال تحليل كمِّيَّاتٍ ضخمة من النصوص في المراجع الفقهيَّة، والمجاميع الحديثيَّة، وفتاوى العلماء، والمساعدة في كتابة البحوث الفقهيَّة عبر توفير ملخَّصات، ومراجع، واقتراحات لتطوير البحث، مع مراعاة السياقات الشرعيَّة الدقيقة.

بالإضافة إلى قدرته على البحث الدَّلاليِّ (Semantic Search) بدلًا من البحث فقط بالكلمات المفتاحيَّة، حيث يستطيع الذكاء الاصطناعيُّ أن يفهم مقصودَ الباحث والسياقَ الشرعيَّ، ويقدِّمَ نتائجَ أكثرَ دقَّةً وملاءمةً. وبناءً عليه يمكن للذكاء الاصطناعيِّ أن يستخرج النصوصَ ذات الصلةِ بموضوع البحث، ويساعد في تحليل البنية اللُّغويَّة للمتون، ويقترح روابطَ بين المسائل الفقهيَّة المختلِفة، ويعرض المذاهب الفقهيَّة المتعدِّدة في مسألة معيَّنة. وقد أوضحت الدكتورة ولاء مدحت (الأستاذ المساعد في كليَّة الحاسبات والمعلومات بجامعة النِّيل)، أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ يمتلك إمكاناتٍ واعدةً في دعم عمليَّة الإفتاء، ولا سيَّما من خلال قدرته على الوصول السريع إلى كمٍّ هائل من المصادر المتنوِّعة، ممَّا يُسهم في تسريع إصدار الفتاوى (cl/ma٨ym .https: //n٩).

ت- التوسُّع في نشر الفتاوى:

يوفِّر الذكاء الاصطناعيُّ خدمةَ نشرِ فتاوى شرعيَّةٍ فوريَّةٍ، بناءً على قواعدَ بياناتٍ موسَّعةٍ، وعلى نطاقٍ واسعٍ من خلال الإنترنت والتطبيقات، ممَّا يزيد من وصول الفتاوى إلى جمهورٍ أوسعَ، بما يشمل النشرَ عبر قنواتٍ متعدِّدةٍ؛ كالمواقع الإلكترونيَّة، والتطبيقات الذكيَّة، ومواقع التواصل الاجتماعيِّ، والبودكاست، والفيديوهات التفاعليَّة. كما بمقدوره التغلُّبُ على الحواجز الجغرافيَّة والزمانيَّة بمجرَّد طرح السؤال، ما يؤدِّي إلى تفاعلٍ جماهيريٍّ عريضٍ، ويمكن تصميم روبوتات دردشة شرعيَّة (Fatwa Bot) تتفاعَل مع المستخدمين. وهذا يتيح تخصيصَ الفتاوى المرسَلة وفقًا لاهتماماتهم، ومناطقهم الجغرافيَّة، وأعمارهم، ممَّا يزيد من فاعليَّة النشر وتأثيره.

وفعلًا أطلقت دارُ الإفتاء المصريَّة عام ٢٠٢١ تطبيقًا يعتمد على الذكاء الاصطناعيِّ لتقديم الإجابات الشرعيَّة على أسئلة المستفتين، متوفِّرًا على متاجر التطبيقات (Apple و Google

(https: //n٩ cl/yabcc .Play). أتاح للمستفتين طرحَ الأسئلة ورؤيةَ الأرشيف والاطِّلاعَ على الفتاوى الجديدة أوَّلًا بأوَّل.

واستطاعت بوَّابة دار الإفتاء المصريَّة الإلكترونيَّة خلالَ عام ٢٠٢٤ أن تعزِّز مكانتها كمِنصَّة متكاملة تُقدِّم خِدمات دينيَّة موثوقة، وتُسهم في نشر الوعي الدِّينيِّ والثقافيِّ، بما يعكس التزامَ الدار بتطوير أدواتها الرقميَّة لتلبية احتياجات المسلمين داخلَ مِصرَ وخارجَها. وقد واصلت البوَّابةُ تقديمَ خِدماتٍ مبتكَرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ما سهَّل على المستخدمين الوصولَ إلى المعلومات والفتاوى الشرعيَّةِ الموثوقة. ومن بين أبرز هذه الخِدمات، إتاحةُ تقديم طلبات الفتوى إلكترونيًّا من خلال قسم مخصَّص، يُمكِّن المستخدمين من إرسال استفساراتِهم الشرعيَّةَ بسهولةٍ، مع إمكان متابعة الفتوى من خلال كود خاصٍّ يُسلَّم عند تقديم الطلب. وفي مجال التعليم، أطلقت البوَّابةُ خِدمةَ التعليم عن بُعد، حيث تُبَثُّ مناهجُ دراسيَّةٌ دينيَّةٌ عبر صفحةٍ مخصَّصة، ممَّا يمكِّن الطلَّابَ والمهتمِّين من متابعة دوراتٍ تعليميَّة متخصِّصة بكلِّ يُسرٍ (البحيري. ٢٠٢٤).

إذًا، يمكن للذكاء الاصطناعيِّ أن يكون أداةً مساعدةً في خدمة الفقه والإفتاء، إذا استُخدم تحت إشراف العلماء، وغُذِّي ببياناتٍ موثوقةٍ ومنقَّحة. ومن وجوه الفرص والخِدمات التي يقدِّمها:

١. تنظيم المصادر الفقهيَّة وتسهيل الوصول إليها.
٢. مقارنة الأقوال الفقهيَّة وعرض أدلَّتها.
٣. تحليل أسئلة المستفتين وتصنيفها.
٤. رصد الفتاوى الشاذَّة أو الغريبة (إذا بُرمج لذلك).

المبحث الثاني: عوائقُ الاعتماد الكلِّيِّ على الذكاء الاصطناعيِّ

يثيرُ الاعتمادُ الكلِّيُّ على الذكاء الاصطناعيِّ، في مختلِف المجالات، جملةً من المخاطر والتحدِّيات. فكيف بالفتيا الشرعيَّة التي هي توقيعٌ عن ربِّ البريَّة، وفيها عصمةُ الأرواح والدماء والأعراض والأموال والممتلكات، أو إهدارها، وحفظ أمن المجتمعات والشعوب والأُمم والدُّول، أو إعلان الحرب وقطع العَلاقات، ثمَّ ما يترتَّب على ذلك من النجاة في الآخرة، أو العذاب الشديد؟!

يمكن رصدُ هذه المخاطر بالنظر إلى ثلاث زوايا رئيسةٍ؛ من النواحي الشرعيَّة، والعِلميَّة

والفنِّيَّة، والاجتماعيَّة والأخلاقيَّة، على الوجه الآتي:

أ- المخاطر الشرعيَّة:

١- غياب الإطار القانونيِّ والأخلاقيِّ:

في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥ انطلقت ورشةُ عملٍ بعنوان «تكنولوجيا المعلومات» لمناقشة كيفيَّة استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في تحضير الفتوى، بمؤتمر الإفتاء الدوليِّ العاشر في القاهرة. حذَّر فيها الدكتور رضا زايد (مدير إدارة البرمجيَّات وأنظمة المعلومات) من خطورة غيابِ إطارٍ قانونيٍّ وأخلاقيٍّ يُنظِّم استخدامَ تِقنيات الذكاء الاصطناعيِّ في مجال الفتوى، مُشيرًا إلى ما قد ينجم عن ذلك من تزييفٍ لبعض الفتاوى، أو التصريحات المنسوبة إلى المراجع الدينيَّة، وهو ما يشكِّل تهديدًا مباشرًا للأمن الفكريَّ للمجتمع.

كما نبَّهت الدكتورة ولاء مدحت إلى أنَّ أبرز التحدِّيات تكمن في احتماليَّة استقاء المعلومات من مصادرَ غيرِ موثوقةٍ، بالإضافة إلى افتقار هذه التِّقنيات إلى القدرة على الاجتهاد الشرعيِّ، ممَّا يؤكِّد أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ لا يمكن أن يحلَّ محلَّ المفتي البشريِّ، وإنَّما يمكن أن يكون أداةً مساعِدةً ضمن ضوابطَ محدَّدةٍ (cl/maʌym .https: //n٩).

٢- غياب شروط الاجتهاد وعدم تحقُّق أهليَّة المفتي:

الفتوى الشرعيَّة تتطلَّب مجتهدًا متأهِّلًا، يملك أدواتِ الفقه وأصوله، ويجمع إلى التقوى والعلم بالنصوص: فهمَ الواقع، وفقهَ المقاصد، لاستنباط الحُكم أو إنزاله على الواقع أو المتوقَّع. ومن المعلوم بداهةً أنَّ للمفتي شروطًا، منها: العلم بالقرآن والسنَّة، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول والورود، والتمكُّن من اللُّغة العربيَّة، والإحاطة بمقاصد الشريعة، وغيرها.

أمَّا الذكاء الاصطناعيُّ فهو غيرُ مكلَّف شرعًا، ولا يملك وعيًا، ولا اجتهادًا، ولا نيَّةً أو قصدًا. وبالتالي، فإنَّ الاعتماد الكامل عليه في إصدار الفتوى يُعتبَر تجاوزًا للأصول، وتكليفًا لمن لا يُمكن أن يقوم بالوظيفة الشرعيَّة، على قاعدة أنَّ الفتوى راجعةٌ إلى الاجتهاد المبنيِّ على العلم والتقوى، ومَن لا يُوصَف بهما فليس له أن يُفتي. وهو ما حرَّره الشاطبيُّ (ت٧٩٠هـ) من كون الفتيا في أصلها الشرعيِّ وظيفةُ بيانٍ عن الله تعالى، لا تصحُّ إلَّا ممَّن تحقَّقت فيه صفاتُ الاجتهاد المقرونةُ بالعلم الراسخ والتقوى الظاهرة والباطنة، لاتساق الظاهر مع الباطن، ولأنَّ القولَ والفعل والإقرار كلٌّ منها كاشفٌ عن حقيقة المعتقَد ومصدر الفهم (الشاطبي. ١٩٩٧م. ٢٦٧/٥).

ومن هذا الوجه، فإنَّ الفتوى الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعيِّ، وإن بُنيت على جمع

النصوص وترتيب الأقوال؛ فإنَّها مُفتقِرة لا محالةَ إلى مناط الاجتهاد الذي لا يُتصوَّر إلَّا من فاعلٍ مكلَّفٍ يتَّصف بالعلم والتقوى، ويُدرَك منه اطِّراد العمل بالعلم، وسلامة القصد، وتناسق القول مع الفعل. فكلُّ فتيا تُنسب إلى غير هذا الوصف، لا يصحُّ الاعتمادُ عليها شرعًا، لافتقادها الأصل الموجب لصحَّة الفتوى، وهو الاتِّصاف بمقتضى العلم والعمل، وتحقُّق مناط التكليف.

٣- الخطأ في فهم السياق والواقع:

يعتمد الذكاء الاصطناعيُّ على أنماطٍ لغويَّة وإحصائيَّة، وليس على وعيٍ شرعيٍّ أو فقه بالواقع والمتوقَّع (الأحمدي. ٢٠٢٤. ص ١٦). في حين أنَّ الفتوى تتطلَّبُ فهمًا عميقًا ل «تحقيق المناط» في كلِّ نازلة، وهو ما لا يمكن أن يقوم به برنامجٌ حاسوبيٌّ لا يدرِكُ المتغيِّراتِ الاجتماعيَّةَ والثقافيَّةَ والنفسيَّةَ المحيطةَ بالمستفتي؛ كما لو طُلب من نظامِ ذكاءٍ اصطناعيٍّ إصدارُ فتوى في مسألة تتعلَّق ب»الرِّبا في البطاقات الائتمانيَّة»، فقد يرجع إلى فتوى قديمةٍ لا تراعي طبيعةَ النظام المصرفيِّ الحديث، أو يدمج بين فتاوى تقليديَّة دون مراعاة لاختلاف السياق الاقتصاديِّ.

٤- الخلط بين المذاهب والمدارس الفقهيَّة:

قد لا يُفرِّقُ الذكاء الاصطناعيُّ بين الرأي الراجح والمرجوح، ولا بين المذاهب الفقهيَّة المختلِفة، ولا بين القول المعتمَد في المذهب، ممَّا يؤدِّي إلى إصدار فتاوى هجينةٍ أو متناقضة أو خارجة عن المألوف الفقهيِّ، خاصَّة إذا لم تكن مصادرُ التدريب لديه مضبوطةً بدقَّة.

ب- المخاطر العِلميَّة والفنِّيَّة:

١- بين الراجح والمرجوح:

أعرب الدكتور موسى الزعاترة في مقاله «أثر الذكاء الاصطناعيِّ في صياغة الفتوى» عن تخوُّفه من بعض المواقع المدعومة أو المشبوهة التي تُصدر فتاوى تخالِف ما استقرَّ عليه إجماعُ المذاهب الفقهيَّة. وهو ما يثير القلقَ بشأن مصداقيَّة المحتوى الدينيِّ المتداوَل (Za`atreh. ٢٠٢٤).

في هذا السياق، يواجه الذكاء الاصطناعيُّ تحدِّيًا كبيرًا في التمييز بين الفتاوى المعتمَدة وتلك الشاذَّة أو المرجوحة داخلَ المذهب، ممَّا يؤدِّي إلى اضطرابٍ في منظومة الإفتاء. فالفتوى عمليَّةٌ معقَّدةٌ تتطلَّب تأهيلًا عِلميًّا رصينًا، ومعرفةً دقيقة بالعلوم الشرعيَّة، فضلًا عن

فهمٍ عميقٍ للسياقات الثقافيَّة والاجتماعيَّة للمستفتين.

هذه الجوانب، بما تنطوي عليه من تفاعُلٍ إنسانيٍّ وتجربةٍ عَمليَّةٍ، يصعب على الذكاء الاصطناعيِّ الإلمامُ بها أو محاكاتُها بدقَّة، ما يجعله غيرَ مؤهَّلٍ لتقديم الإرشاد الشرعيِّ بمَعزِلٍ عن العنصر البشريِّ.

إنَّ الذكاء الاصطناعيَّ لا يملك القدرةَ على مراعاة القواعد الأصوليَّة الدقيقة التي تضبط عمليَّة الإفتاء، فقد يخلط بين أصول المذاهب المختلفة دون تمييزٍ منهجيٍّ دقيق، ممَّا يؤدِّي إلى اضطرابٍ في الفتوى وخللٍ في البناء الفقهيِّ. فهذه التقنيات، وإن كانت قادرةً على جمع المعلومات من مصادرَ متعدِّدة، فإنَّها تفتقر إلى القدرة على الاستنباط الشرعيِّ والاجتهاد في المسائل. وتقتصر وظيفتُها على تركيب إجاباتٍ اعتمادًا على البيانات المتاحة، دون تقييمٍ لصحَّة الجواب من منظورٍ فقهيٍّ رصينٍ أو مراعاة للضوابط الشرعيَّة المعتمَدة.

وبسؤال مباشِرٍ إلى (GPT-٥) إذا ما كان قادرًا على إصدار الفتوى، أجاب:

«سؤالٌ وجيه، والإجابة تتوقَّف على فهم دقيقٍ لقدرات الذكاء الاصطناعيِّ وحدوده في المجال الشرعيِّ. الذكاء الاصطناعيُّ، حتى في أقوى نسخه اليومَ، لا يمكنُه القيام بالاجتهاد الفقهيِّ كما يفعله الفقيه المتأهِّل».

ومرَّةً أُخرى، بسؤال مشابِهٍ، أجاب: «ينبغي ألَّا يتحوَّلَ الذكاءُ الاصطناعيُّ في الدِّين إلى «مُفتٍ إلكترونيٍّ»، بل إلى مساعدٍ بحثيٍّ مؤطَّرٍ بحدودٍ شرعيَّة وأخلاقيَّة، يخضع دائمًا لمراجعة بشريَّة مؤهَّلة. فالدِّين حيٌّ، والفتوى ليست جوابًا جاهزًا بل حوار مستمرٌّ مع الواقع والضمير».

وأجاب أيضًا: «الذكاء الاصطناعيُّ. . . لا يملكُ أهليَّةَ الاجتهاد، ولا الوعيَ بالواقع، ولا الحسَّ الشرعيَّ والإنسانيَّ اللَّازمَ لإصدار الفتوى».

يبقى التمييزُ بين الفتاوى الراجحة والمرجوحة، أو بين أصول مذهبٍ وآخَر، يتطلَّب فهمًا عميقًا، وسياقًا علميًّا وتاريخيًّا لا يستطيع الذكاء الاصطناعيُّ إدراكَه بالكامل، إلَّا إذا دُرِّب ووُجِّه بمنهجٍ علميٍّ دقيق، لا سيَّما وأنَّ الفتوى ليست مجرَّد جمع للمعلومات، بل تنظر عميقًا في فقه الواقع، وحِكمة التنزيل، وتراعي المآلات، وتلحظ الاستثناءات والمسامحات، إلخ. وهي أمورٌ تتطلَّب عقلًا بشريًّا خبيرًا وممارَسة طويلة.

٢- الاعتماد على بياناتٍ غيرِ موثَّقة أو شاذَّة:

تعتمد أنظمةُ الذكاء الاصطناعيِّ على البيانات المتوفِّرة لها خلال التدريب. فإن كانت هذه البياناتُ غيرَ موثَّقة، أو مأخوذةً من مصادرَ غيرِ معتمَدة (كالمنتديات، أو مقاطع مجهولة،

أو كتب محمَّلة على النت لا يُعرف أصحابُها)، فإنَّ ذلك يؤدِّي إلى إنتاج فتاوى غيرِ منضبِطةٍ أو باطلة، وربَّما الوقوع في تحريف القرآن (الأمير. ٢٠٢٥). وبحسب «دراسة الأثر الشرعيِّ والفقهيِّ للذكاء الاصطناعيِّ في إصدار الفتاوى» تبيَّن أنَّه قد ينتج عنه خلطٌ لُغويٌّ ودلاليٌّ (syntax و semantics)، وقد تُقسَّم نصوصٌ فقهيَّةٌ أو تُركَّب دون تدقيقٍ، ممَّا يخلق إشكالاتٍ عند مستخدميها (Alshithisri. ٢٠٢٤)، وذلك لغياب التخصُّص الشرعيِّ، والقدرة على الاجتهاد، وتفهُّم الوقائع والسياقات المحليَّة (العقيدي. ٢٠٢٥).

في دراسة نشرتها مؤسَّسة (Whitethread)، أشارت إلى حالةٍ قام فيها أحدُ الحُجَّاج بالاستفسار عن حكم الإقامة في مِنى وفقًا للمذهب الحنفيِّ. أجاب الشيخُ باستخدام نصوصٍ مزعومة من كتب فقهيَّة، تبيَّن لاحقًا أنَّها استُخدمت مِن قبل نظام ذكاء اصطناعيٍّ، وأنَّ الاقتباساتِ غيرُ موجودة فعليًّا في المصادر المذكورة. ما يشير إلى قدرة الذكاء الاصطناعيِّ على توليد نصوصٍ تبدو موثوقةً لكنَّها غيرُ دقيقة أو غير موجودة فعلاً (Patel. ٢٠٢٥).

كما أشارت دائرة الإفتاء الأردنيَّة إلى أنَّ استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في إصدار الفتاوى قد يؤدِّي إلى فقدان البُعد الفكريِّ والتفسيريِّ الذي يميِّزُ العلماءَ والخبراءَ، فالنظامُ لا يقدرُ على التمييز بين الآراء الأقلِّ ترجيحًا داخلَ مذهب معيَّن، ممَّا يؤدِّي إلى إرباكٍ في الفتاوى، ولا سيَّما في النزاعات الماليَّة (Za`atreh. ٢٠٢٤).

وأظهرت دراسةٌ نشرتها مجلَّة (Al- i'lam) بعنوان «مِن علماء البَشر إلى فتاوى الذكاء الاصطناعيِّ: الإعلام والأخلاق وحدود الذكاء الاصطناعيِّ في التواصل الدينيِّ الإسلاميِّ»، محدوديَّةَ الذكاءِ الاصطناعيِّ، وأنَّه لا يمكنُ استبدالُه بالعلماء البشريين بشكلٍ كامل، خاصَّةً في مجال الفتوى، نظرًا لعدم قدرته على الفهم السياقيِّ والتفسيريِّ، وافتقاره إلى عناصر الاجتهاد والنِّيَّة والإلهام الإلهيِّ (Usmonov. ٢٠٢٥). وهذا يعني أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ قد يقدِّم تفسيراتٍ مفرطةً أو غيرَ دقيقةٍ في المجالات الدينيَّة، حتَّى بعد توفير تعليماتٍ وسياق مناسب.

وأشارت دراسةٌ نُشرت في مجلَّة (Religions) حول «تحدِّيات استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في عمليَّة الاجتهاد الشيعيِّ» إلى أنَّ مشروعَ الإفتاء الافتراضيِّ (Virtual Ifta) في دُبي، الذي أُطلق عام ٢٠١٩م، هدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في إصدار الفتاوى. لكنَّ المشروع لم يلقَ استجابةً أو اهتمامًا جادًّا من قِبل المستخدِمين، ممَّا أبرز قلَّةَ الثقة في استخدام الذكاء الاصطناعيِّ في هذا المجال (Latifi. ٢٠٢٤).

الإفتاءُ عملٌ بشريٌّ بامتيازٍ، ولا قدرةَ للذكاء الاصطناعيِّ على فهم التفسير الشرعيِّ والتمييز بين الاختلافات الفقهية بين المذاهب، لأنَّ الفتوى تتطلَّب اجتهادًا إنسانيًّا وفهمًا للسياق والأعراف، فضلًا عن التأصيل والتقعيد وفقًا للمصادر الشرعيَّة وليس توليدًا آليًّا يعتمد فقط على أنماط لغويَّة ك (Abdelnour) (LLMs. ٢٠٢٥).

وتؤكِّد مؤسَّسةُ الإفتاء الأردنيَّة أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ قادرٌ على تنظيم الفتاوى وتصنيفها، ولا يُغني عن الاجتهاد البشريِّ، كما في قضايا الطلاق وما يتطلَّبُ تفاعلًا بشريًّا مباشرًا.

ومن خلال تعامليِّ الشخصيِّ مع الذكاء الاصطناعي، تبيَّن لي مرارًا وتكرارًا، وقوعُه في نماذجَ توليديَّة وتوليفيَّة، فضلًا عن التضليل والانتحال في إحالته إلى مراجعَ وهميَّةٍ أشبه بالهلوسة، ما يُعدُّ خطرًا محدِقًا على العمل الأكاديميِّ والدينيِّ على السواء. ومن الاقتباسات الملفَّقة (Hallucination) استدعاؤه نصوصًا زعم أنَّها من «الدر المختار»، و«الفتاوى الهندية» دونَ تحقُّقٍ، ولدى المراجعة تبيَّن أنَّها غير موجودة فيهما.

وأظهرت دراسة حول التحيُّز الدينيِّ في نماذج اللُّغة والنص إلى الصورة (Religious Bias Landscape) أنَّ نماذجَ الذكاء تُولِّد تحيُّزاتٍ دينيَّةً، ناجمةً عن البيانات المموَّلة، ما يهدِّد حياديَّةَ الفتوى (Abrar. ٢٠٢٥).

وكشفت دراسةُ (Persistent Anti-Muslim Bias in Large Language Models) أنَّ نموذج (GPT-٣) عرَّف لفظ (Muslim) ب (terrorist) في ٢٣ ٪ من الحالات المختبَرة، ممَّا يمثِّلُ تحيُّزًا دينيًّا في مخرجات النموذج (Abubakar. ٢٠٢١).

لذا لا يجوزُ الاعتمادُ الكلِّيُّ على الذكاء الاصطناعيِّ في إصدار الفتاوى ومسائل الاجتهاد، خصوصًا في المسائل التي تنبني على المصالح والأعراف والمآلات، لعدم مراعاة الذكاء الاصطناعيِّ لهذه الحيثيَّات المصاحبة للفتوى والقائمة على اعتبار أحوال الإنسان والعمران.

يرى بعضُ العلماء ضرورةَ تطوير «مجلس فتاوى للذكاء الاصطناعيِّ»، يجمع علماء ومبرمجين وتربويين، من أجل ضوابطَ واضحةٍ لتطوير الذكاء واستخدامه في الإفتاء، ضمنَ إطارٍ شرعيٍّ-أخلاقيٍّ (Jarrar. ٢٠٢٥). وأعلنت الإماراتُ العربية المتَّحدة سعيَها لاستخدام الذكاء الاصطناعيِّ مسانِدًا للفقيه، لا بديلًا عنه، لضبط الخطاب المعتدل، دون التفريط في المبادئ الشرعيَّة، جاء هذا التصريح في مشاركة ممثِّلي مجلس الإمارات للإفتاء في المؤتمَر الدوليِّ الذي عُقد في القاهرة، وشدَّد الباحثون على ضرورة حماية منظومة الإفتاء من حالات الاضطراب أو إساءة الاستخدام، وأهمِّيَّة الاستعداد للتحدِّيات التي يفرضها الذكاء

الاصطناعيُّ، من خلال استراتيجيَّات مؤسَّسيَّة منظَّمة، والحفاظ على الثوابت الشرعيَّة، ومنع توظيف الفتاوى في خدمة أهداف متطرِّفة أو أيديولوجيَّة، وتوظيف الخِبرات التقنية، وتطوير قواعد بيانات آمِنة وموثوقة لدعم أعمال الإفتاء (وام. ٢٠٢٥).

٣- الفتوى الآليَّةُ كأداةِ تحكُّمٍ:

انتشار الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى يُمكن أن يُوظَّف من جهة السلطات، لصياغة فتاوى سياسيَّة بأسامٍ فضفاضة، تواكب العصرَ وتلحظ المصلحة العليا بزعمهم، بينما هي تخدم الأجندة الرسميَّة. كما أنَّ التزييف العميق (deepfake) يمكن له القيامُ بجولة خداع تصل إلى المشاهدين، ويلبِّس على عقولهم ويشوِّش عليهم، ولربَّما دفع بهم إلى عواقبَ لا تُحمَد (ببوش. ٢٠٢٤. ص ٢٠).

أثبتت دراسةُ «التحيُّز المعرفيّ في الذكاء الاصطناعيِّ التوليديِّ يؤثِّر على التعليم الدينيِّ» أنَّ المحتوى المولَّد آليًّا ربَّما تضمَّن تحيُّزاتٍ؛ إمَّا من بيانات التدريب التي تعكس وجهةَ نظر معيَّنة، أو من القواعد التي تُحدِّد ما يُسمَح به وما يُمنَع. وبالتالي فنِسبةُ إمكانِ التأثير في الثقافة الدينيَّة بطريقةٍ تحيُّزيَّةٍ عاليةٌ جدًّا، ما ينتج عنه ضعفُ التنوُّعِ، أو التشويشُ بين الناس حول المفاهيم الدينيَّة (Zhang. ٢٠٢٥).

وبسؤال (GPT-٥) عمَّا إذا كان من الممكن لبعض البيئات السياسيَّة أن تستخدم الذكاء الاصطناعيَّ لتصفية المحتوى الدينيِّ، وتقديم نصوص «معدَّلة سياسيًّا» تتماشى مع سياسة الدولة، فتصدر تاليًا «فتاوى مسيَّسة»؟ أجاب بالآتي:

«نعم، ما تطرحه من احتمال استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالمحتوى الدينيِّ أو «تسييس» الفتاوى ليس مجرَّدَ نظريَّة، بل هناك أدلَّة ومخاطر أكاديميَّة وميدانيَّة تُشير إلى أنَّ ذلك ممكن، وإن لم يكن دائمًا واضحًا أو مؤكَّدًا».

٤- ضعف التعامل مع اللُّغة الشرعيَّة الدقيقة:

اللُّغة الشرعيَّة غنيَّةٌ بالمصطلحات العلميَّة الخاصَّة، في مجالي الفقه وأصوله، فضلًا عن مصطلحات العقيدة وعلم الحديث، إلخ. ومعانيها تختلف حسب السياق والمدرسة الفقهيَّة ومذاهبها، فضلًا عن نيَّة المتخاطب بها كما هو الشأن في ألفاظ البيع والطلاق الكنائيَّة. والواقع أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ قد يخلط بين هذه المفاهيم، أو يسيء تفسيرَها عند إصدار الفتوى (الدعدر. ٢٠٢٤. ص ٣٢٣). بالإضافة إلى إمكانِ حصولِ تلاعبٍ أو قرصنةِ الفتاوى الصادرة عبر الذكاء الاصطناعيِّ، مِن قِبَل جهاتٍ ذات مصالح سياسيَّة أو فكريَّة، بحيث

يبرمجون النظامَ على تغليب رأيٍ فقهيٍّ معيَّنٍ لأغراضٍ أيديولوجيَّة أو سياسيَّة، ممَّا يفقد الفتوى حيادَها واستقلالَها العِلميَّ.

ت- المخاطر الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة:

١- زعزعة الثقة بالعلماء والمؤسَّسات الشرعيَّة:

إنَّ اعتمادَ الناس على الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى، يؤثِّر سلبًا في الثقة بمكانة العلماء والمجامع الفقهيَّة ودور الإفتاء. ويتسبَّب بإضعاف المرجعيَّة الدينيَّة، ويفتح المجال للمتعالِمين وللفتاوى المضلِّلة. كما يؤدِّي إلى فوضى في الرأي الفقهيِّ في البلد الواحد. فلو أصبح بإمكان أيِّ شخصٍ كتابةُ سؤال في «تطبيق»، وأن تظهر له فتوى دون معرفةِ مصدرها أو مدى موثوقيَّة اعتمادها؛ عندئذٍ يعتمد على نفسه وينصرف عن استشارة العلماء الثقات، وتنتشر ظاهرةُ «الفتوى حسب الطلب»!

وحصل بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٢٤ أن حذَّر المركز الإعلاميُّ بدار الإفتاء المصريَّة من مقطع فيديو مُزيَّف جرى إنتاجُه باستخدام تِقنيات الذكاء الاصطناعيِّ، نُسب زورًا إلى فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علَّام (مفتي الجمهوريَّة وقتَها ورئيس الأمانة العامَّة لدور وهيئات الإفتاء في العالَم)، ظهر فيه وكأنَّه يروِّج لإحدى تطبيقات الألعاب الإلكترونيَّة! وأوضح المركزُ خطورةَ استخدام التكنولوجيا الحديثة في تزييف الحقائق، واستغلال ثقة الناس في الرموز الدينيَّة والشخصيَّات العامَّة، لترويج محتوًى مضلِّلٍ يهدف إلى النصب والاحتيال، خاصَّةً عند الترويج لتطبيقات أو مُنتَجات مشبوهة. كما أكَّد أنَّ دار الإفتاء ستتَّخذ جميعَ الإجراءات القانونيَّة اللَّازمة بحقِّ كلِّ مَن شارَك في إنتاج أو نشر هذا الفيديو المفبرَك، داعيًا المواطنين إلى الحذر من مثل هذه الصفحات والمحتويات المغلوطة (https: //n٩. cl/df٢kd٩).

٢- نشر فتاوى دون ضوابط أو رقابة:

قد يصدر الذكاء الاصطناعيُّ فتوى خطيرةً بناءً على سوء فهمٍ للسؤال، أو تحريف المستفتي للصياغة، دون أن يدرك عواقبَ هذه الفتوى، ممَّا يعرِّض الأفرادَ والمجتمعَ إلى مشكلاتٍ سلوكيَّة أو قانونيَّة، كما إذا سأل شخصٌ عن حُكم القتل في حالة الدفاع عن النفس، وقدَّم السؤالَ بطريقةٍ غير دقيقة، فيُصدر النظام الآليُّ فتوى تجيز القتلَ في ظروفٍ غيرِ شرعيَّة، ممَّا يؤدِّي إلى جريمةٍ محتمَلة.

٣- خطر تعزيز الانغلاق أو التطرُّف:

إذا دُرِّب الذكاء الاصطناعيُّ على بياناتٍ تميل إلى التشدُّد أو التساهل، ساعتئذٍ تصدر

منه فتاوى تميل إلى أحد الطرفين، فتغذّي نَزعاتِ الإفراط أو التفريط، ما يهدِّد توازنَ المجتمع المسلم، ويؤثِّر في العَلاقات الاجتماعيَّة، ويعزِّز خطابَ الكراهية. ورَغم عدمِ وجود، حتى الآن، حالةٍ موثَّقةٍ تمامًا من منصَّة آليَّةٍ صدرت عنها فتوى متشدِّدة بنفسها، بَيد أنَّ وجود الأتمتة (Automation) وهي أنظمةٍ تقوم تلقائيًّا باختيار فتوى من قاعدة بيانات بناءً على تشابُه أسئلةٍ دونَ نظرٍ في السياق الكامل، أو روبوتات تُجيب على أسئلة دينيَّة دونَ إشرافٍ عِلميٍّ؛ يمكن أن يؤدِّي إلى محاذيرَ عدَّةٍ، منها إعادة إنتاج فتاوى متشدِّدة موجودة مسبقًا، ونشرها على نطاق أوسع بسرعةٍ، فتتلاشى الدقَّة والشفافيَّة والمسؤوليَّة الشرعيَّة أو العدالة الاجتماعيَّة، وتضعف الثقةُ بين المجتمعات المختلِفة.

المبحث الثالث: الضوابط الشرعيَّة والأخلاقيَّة لمستفتي الذكاء الاصطناعيِّ

بات الذكاء الاصطناعيُّ جزءًا متناميًا من حياة الأفراد والمؤسَّسات؛ يوفِّر إمكاناتٍ كُبرى في المجالات العِلميَّة، والإداريَّة، والاقتصاديَّة، والصحِّيَّة، إلخ. لكن صاحبَته تحدِّياتٌ شرعيَّةٌ وأخلاقيَّةٌ مهمَّة. لذا يلزم وجودُ إطارٍ شرعيٍّ وأخلاقيٍّ يرشِّد كيفيَّةَ استخدامه، ويوازن بين المنفعة وبين حماية الدِّين والنفس، وحفظ أصالة الفقه ومكانة المجتهد وسلامة العمليَّة الاستنباطيَّة.

فيما يلي مقترَحٌ مفصَّلٌ للضوابط الشرعيَّة والأخلاقيَّة لمستفتي الذكاء الاصطناعيِّ.

أ- ضوابطُ تقنيَّة وأخلاقيَّة لضمان الموثوقيَّة:

تتطلَّب موثوقيَّةُ نُظم الذكاء الاصطناعيِّ ضوابطَ متكامِلةً، تضمن التزامَها بالأُطر الشرعيَّة والأخلاقيَّة، خاصَّةً في المجالات الحسَّاسة كالفتوى الشرعيَّة، على الوجه الآتي:

١- ضوابطُ تقنيَّةٌ وأخلاقيَّة عامَّة:

١. الشفافية في توضيح كيفيَّة عمل الخوارزميَّات، وتوثيق مصادر البيانات وتواريخها، ونشر ثقافة الاستخدام الرشيد للذكاء الاصطناعيِّ من خلال المنابر والخطب والبرامج التعليميَّة، إلخ.

٢. التدقيق في البيانات المُدخَلة لمنع التحيُّزات الحزبيَّة أو العصبيَّة المذهبيَّة، والتحقُّق من صحَّة المراجع الفقهيَّة المستخدَمة.

٣. قابليَّة المراجعة والمحاسَبة عبر حفظ سجلَّات للقرارات والمخرَجات، وتمكين المراجعة البشريَّة عند الحاجة وإجراء مراجعةٍ دوريَّة للأدوات والبرمجيَّات المستخدَمة لضمان دقَّة الفتاوى وتحسين أداء النظام باستمرارٍ.

٤. الامتثال للمعايير الشرعيَّة خصوصًا في الدول ذات المرجعيَّة الإسلاميَّة.

٥. إجراءُ بحوثٍ ميدانيَّةٍ لتقويم مدى دقَّة الذكاء الاصطناعيَّ في الفتاوى، وتحليل حالات الخطأ والصواب للتطوير وتفادي الخطأ.

٦. التحذير من المبالغة في الاعتماد على الذكاء الاصطناعيِّ، خاصَّةً في الأمور الشرعيَّة الدقيقة.

٧. احترام الكرامة الإنسانيَّة، ووضع سياسات صارمة لحماية الخصوصيَّة ومعلومات المستفتين، وحفظ سرِّيَّة الأسئلة والإجابات، وتحقيق العدالة وتجنُّب الانحياز (بن عبيد. ٢٠٢٤. ص ٨٩).

٢- ضوابطُ خاصَّةٌ لاستخدام الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى:

نظرًا لحساسيَّة هذا المجال، يتعيَّن ضبطُه بمجموعةِ ضوابطَ صارمة، تضمن الحفاظَ على منزلة الفتوى، ومنع الانحراف أو التساهُل المخلِّ، وهي:

١. اشتراطُ وجودِ إشرافٍ لجنة علميَّة متخصِّصة، فلا يجوزُ أن يُصدِر النظامُ فتوًى دون تدقيقٍ من عالمٍ مختصٍّ. وأن تُستخدَم التطبيقاتُ كأدواتٍ تعليميَّة وميسِّرةٍ لا كمفتٍ مستقلٍّ.

٢. يُسمح بالإجابة على المسائل النصِّيَّة الواضحة، أو نقل الأحكام المجمَع عليها. ويُمنع من الإفتاء في القضايا الاجتهاديَّة أو النوازل المعقَّدة أو تلك ذات البُعد المقاصديِّ أو الاجتهاد الاستثنائيِّ.

٣. توثيق المصادر والمراجع، وتوضيح المذهب وأصول الاستدلال، وتجنُّب استخدام فتاوى قديمة في سياقات معاصرة دون تحقُّق فقهيٍّ مباشرٍ.

٤. عدم الانحياز، أو العصُّب المذهبيِّ، وعرضُ المسألة مقرونةً بالأقوال الفقهيَّة، وإبراز الاختلاف مع التدليل والتعليل.

٥. التحذير الصريح من استخدام الذكاء الاصطناعيِّ كبديلٍ للعالِمِ، ووضع إشعارات واضحة بأنَّه مجرَّدُ أداةٍ استرشاديَّة.

٦. منعُ الاستخدام الذاتيِّ غيرِ المؤهَّلِ على المستفتي العامِّيِّ، فلا يجوز له استخراجُ الأحكام بنفسه دون مراجعة فقيهٍ، حتى إن أعانه النظامُ الآليُّ.

٧. تشكيل لجنةٍ علميَّةٍ تقوم بتدقيقِ الأجوبة بشكلٍ دوريٍّ، وتحديث قاعدة البيانات الفقهيَّة باستمرار، وربط الفتاوى المتشابهةِ ببعضها.

٨. العمل على أنظمة قادرة على فهم السياق الاجتماعيِّ والثقافيِّ والاقتصاديِّ للمستفتين،

لتعزيز دقَّة الفتوى.

ب- دَور العلماء والمؤسَّسات الدينيَّة في الإشراف على تطبيقات الذكاء الاصطناعيِّ:

يُمثِّل العلماءُ والهيئاتُ الشرعيَّة مرجعيَّةً عُليا في ضبط العَلاقة بين التقنية الحديثة والأحكام الشرعيَّة، خاصَّةً مع الذكاء الاصطناعيِّ الذي بات يتدخَّلُ في أنشطةٍ تتطلَّب نظرًا فقهيًّا دقيقًا، لذا اقترح البحث ما يأتي:

١. ضرورة تأسيس لجان فقهيَّة- تقنيَّة مشترَكة لدراسة مستجدَّات الذكاء الاصطناعيِّ وتحليلها في ضوء مقاصد الشريعة، والأعراف السائدة بشرطه المعتبَر.

٢. تكريس الاجتهاد الجماعيِّ باعتباره الأداةَ الأنسب في التعامل مع التقنيات والمستجدَّات المتغيِّرة.

٣. إنشاءُ مِنصَّاتٍ مشترَكةٍ بين المجامع الفقهيَّة العالَميَّة ودور الإفتاء في البلاد العربيَّة والإسلاميَّة وحيث الجاليَاتُ والأقلِّيَّات، لتبادُل البيانات والفتاوى المتطابِقة مع المعايير الشرعيَّة.

٤. مدُّ جسور التعاون بين العلماء والمبرمِجين، وتقديم استشارات شرعيَّة في مراحل التصميم والبرمجة لضمان السلامة الدينيَّة.

٥. توفير وثائق إرشاديَّة تحدِّد مجالاتِ الجواز والمنع، واعتماد ضوابطَ مرجعيَّةٍ لتقويم أدوات الفتوى المؤتمَتة.

الخاتمة

توصَّل البحثُ إلى أنَّ الذكاء الاصطناعيَّ له أثرٌ مزدوِج في الفتوى الشرعيَّة، وهو المعبَّر عنه بالفرص والعوائق، ما اقتضى أيضًا بناءُ توصياتٍ دقيقة عليها، على الوجه الآتي:

أ- أهمُّ النتائج:

الذكاء الاصطناعيُّ أداةٌ فعَّالةٌ في الفتوى الشرعيَّة، لكنَّه لا يمكن أن يحلَّ محلَّ الاجتهاد البشريِّ. وله تأثيرٌ إيجابيٌّ في استخدامه كوسيلةٍ مساعِدة، وسلبيٌّ إذا اعتُمِد عليه دون إشرافٍ فقهيٍّ دقيقٍ. لذا يمكن القول: إنَّ أثرَ الذكاء الاصطناعيِّ في الفتوى متوازِنٌ بين الإيجابيَّات التي تعزِّز الفتوى الرقميَّة والسلبيَّات التي تفرض الضوابطَ الشرعيَّة والتقنيَّة، على الوجه الآتي:

لجهة الفرص والدوافع:

١- دعمُ الباحثين في التحليل الفقهيِّ، من خلال معالَجةِ كمِّيَّاتٍ كبيرة من البيانات بسرعة، وتيسير الوصول إلى الفتاوى بسرعةٍ وكفاءة للمستفتين غيرِ القادرين على التواصل المباشر مع العلماء، وإتاحة الردود الآليَّة المدروسة، والترجمة الفوريَّة، والتوصية بفتاوى مشابهة، وإتاحة الفتاوى بلُغاتٍ ولهجات متعدِّدة. وهو ما يجمع بين الفتوى الرقميَّة والذكيَّة.

٢- تقديمُ المساعدةِ في تنظيم الفتاوى وتصنيفِها حسبَ الموضوعات والمذاهب الفقهيَّة، ومطابقتها بفتاوى موجودة مسبقًا ضمنَ قواعدَ بياناتٍ موثوقة، وتقديم الفتوى مع ذكر مصدرها ومجالها الفقهيِّ، وهي الفتوى الذكيَّة.

لجهة العوائق والسلبيَّات:

١- ضعف القدرة على الاجتهاد بمفهومه الشرعيِّ وفهم السياق الاجتماعيِّ والثقافيِّ لكلِّ مسألة، ما يؤدِّي إلى خطأ في الفتوى.

٢- احتمال تحيُّز النتائج أو الخطأ في الإجابة بسبب نقصٍ في البيانات أو عدم دقَّتها أو افتقاره إلى التحديث.

٣- تقليصُ دور الفقيه نتيجةَ الاعتماد المفرِط على الآلة، ممَّا يؤثِّر في انعدام ثقة المجتمع في الفتوى.

٤- وجودُ مخاطرَ تتعلَّقُ بالخصوصيَّة والأمان العائدة إلى بيانات المستفتين.

ب- أبرز التوصيات:

استنادًا إلى النتائج أعلاه، يقدِّم البحثُ التوصياتِ التالية:

١- الاقتصارُ على استخدام الذكاء الاصطناعيِّ كأداةٍ مساعِدةٍ في البحث والتوثيق والتصنيف، وليس كجهةِ إصدارٍ للفتوى.

٢- الإشرافُ الحيُّ والمباشر من قِبَل هيئات أو لجان استشاريَّة متخصِّصة تجمع بين العلوم الشرعيَّة والإنسانيَّة والحوسبة الآليَّة.

٣- اعتمادُ ضوابطَ شرعيَّةٍ وأخلاقيَّةٍ وفنِّيَّةٍ صارمة لأيِّ مِنصَّةٍ أو نظامٍ يُصدر محتوًى دينيًّا.

٤- تصنيف الجواب الصادر عن النظام ببيان درجة موثوقيَّة الجواب كالآتي: (اقتراحٌ غيرُ ملزِمٍ- يحتاج مراجعةً بشريَّةً- خاضعٌ للاجتهاد- فتوى معتمَدةٌ)، وهكذا.

٥- تصميمُ أنظمةٍ قادرةٍ على التمييز بين المذاهب الإسلاميَّة وفهم السياق الاجتماعيِّ.

٦- توعية المجتمع بأنَّ الذكاء الاصطناعيَّ أداةٌ مساعِدةٌ وليست بديلًا عن الفقهاء، وتشجيعُ العودةُ إلى العلماء ومراجعتهم.

ت- المقترحات العلميَّة:

هذه بعض المقترَحات البحثيَّة التي تفتح أُفقًا في تكميل الدراسة الحاليَّة:

١- دراسة حالة تطبيقيَّة كتحليل مشروعٍ فعليٍّ أو تجربة ميدانيَّة لتطبيق فتوى عبر الذكاء الاصطناعيِّ، في دولة معيَّنة، مع تقويم النتائج وردود فعل المستفتين والعلماء.

٢- تحليل مقارَن بين أنظمة مختلِفة من الذكاء الاصطناعيِّ، من حيث الدِّقةُ وفهم السياق ومقارَنة الفتاوى الناتجة مع فتاوى الفقهاء.

٣- مع التطوُّر اللاحق للذكاء الاصطناعيِّ الخارق؛ ما حُكم الائتمام به في الصلاة، وتولِّيه القضاء والفصل بين الناس، والولاية العامَّة، إلخ؟

فهرس المصادر والمراجع

أ- الكتب الورقيَّة:

١- إبراهيم، محمد يسري. (٢٠٠٧). الفتوى: أهميتها- ضوابطها- آثارها. (ط١).

٢- الجبوري، جمال. (٢٠٢٥م). توظيف أوامر الذكاء الاصطناعي في إعداد مقترحات المشروعات الإنسانية بناء على نظرية التغيير. المركز العالمي لدراسات العمل الخيري.

٣- الزحيلي، محمد مصطفى. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. (ط٢)، دمشق: دار الخير.

٤- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ). (١٩٩٧م). الموافقات. (ط١)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان.

٥- لطفي، محمد حسان محمود، وآخرون. (٢٠٢٣). دليل أخلاقيات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي. الجزائر: دار سوهام للنشر والتوزيع.

ب- الدراسات الإلكترونيَّة:

١- إبراهيم، عماد حمدي. (٢٠٢١). الإفتاء الافتراضي حقيقته آثاره ضوابطه. المؤتمر الدولي الثاني «تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون- رؤية مستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة»، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون. ص-ص ٣٧-٧١ //:https. cl/٦ofpv.

٢- الأحمدي، حوامدي موسى. (٢٠٢٤). توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى وإشكالاته- دراسة تحليلية. //:https. cl/t٩jl٨.

٣- الأمير، ياسمين. (٢٠٢٥). تحريف القرآن في «Meta ai» يفجر جدلا واسعا. . وخبير أمن معلومات: استهداف مقصود للإساءة إلى النصوص الدينية. موقع الأسبوع. //:https. cl/٨٥٨٢a٨.

٤- ببوش، محمد العربي- زعيم، محمود. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي وتقنياته- قضايا وتحديات في ضوء الفقه الإسلامي. مجلة البحوث والدراسات، ج٢١، العدد ٢، ص-ص ١١-٣٤. //:https. cl/biqbt.

٥- بن عبيد، آمنة مدوخي. (٢٠٢٤). ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد ١٩، ص-ص ٧٥-٩٥ //:https. cl/٢h٥٥٠.

٦- البحيري، أحمد. (٢٠٢٤). خلال ٢٠٢٤. . بوابة دار الإفتاء الإلكترونية تعزِّز دورَها كمصدر موثوق للفتاوى والخِدمات الدينيَّة. مجلة المصري اليوم. https: //n٩. cl/xfgkaw.

٧- بن عبيد، آمنة مدوخي (٢٠٢٤). ضوابط الفتوى الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي. مجلة جامعة الزيتونة العالمية، العدد ١٩، ص-ص ٧٥-٩٥. https: //n٩. cl/h٢٥٥٠.

٨- الدعدر، مبروك بهي الدين رمضان. (٢٠٢٤). تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية. مجلة البحث العلمي الإسلامي، السنة ١٩، العدد ٦٠، ص-ص ٣٠١-٣٣١. https: //n٩. cl/g٥gfpq.

٩- العقيدي، محمد. (٢٠٢٥). تحذيرات من فتاوى مضللة للذكاء الاصطناعي. موقع الشرق. https: //n٩. cl/١joo٢.

١٠- غرغوظ، محمد بن علي. (٢٠٢٣). صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي- الروبوت المفتي أنموذجًا. ص-ص ٣٧١-٤٠٠ https: //n٩. cl/hboqu.

١١- لمناقشة كيفية استخدام الذكاء لاصطناعي في تحضير الفتوى. . انطلاق ورشة «تكنولوجيا المعلومات» بمؤتمر الإفتاء الدولي العاشر. (٢٠٢٥). https: //n٩. cl/ma٨ym.

١٢- المحيميد، عمر بن إبراهيم بن محمد. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى. مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ص-ص ٥٣١-٦٤٠ https: //n٩. cl/ ppkk٠.

١٣- موقع دار الإفتاء المصرية. https: //n٩. cl/df٢kd٩.

١٤- موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا (https: //n٩. (Sdaia. cl/ aisada.

١٥- وكالة أنباء الإمارات- وام. (٢٠٢٥). «الإمارات للإفتاء»: يستعرض تجربته في توظيف الذكاء الاصطناعي بالفتوى. https: //n٩. cl/z٣zo٠.

١٢- Ab Rahim, Siti; et al. (٢٠٢٥). Artificial Intelligence for Fatwa Issuance: Guidelines And Ethical Considerations. Journal of Fatwa Management and Research, ٣٠(١), ٧٦-١٠٠. https: //doi. org/١٠. ٣٣١٠٢/jfatwa. vol٣٠no١. ٦٥٤.

١٣- Abdelnour, Mohammed Gamal. (٢٠٢٥). Artificial Intelligence and the Islamic Theology of Technology: From Means to Meanings and from Minds to Hearts. Religions ٢٠٢٥, ١٦ (٦), ٧٩٦. https: //doi. org/١٠. ٣٣٩٠/rel١٦٠٦٠٧٩٦.

١٤- Abrar, Ajwad, et al. (٢٠٢٥). Religious Bias Landscape in Language and Text-to-Image Models: Analysis, Detection, and Debiasing Strategies. https: //doi. org/١٠. ٤٨٥٥٠/arXiv. ٢٥٠١. ٠٨٤٤١. https: //n٩. cl/q٧w٩td.

١٥- Abubakar, Abid, et al. (٢٠٢١) Persistent Anti-Muslim Bias in Large Language Models. https: //doi. org/١٠. ٤٨٥٥٠/arXiv. ٢١٠١. ٠٥٧٨٣. https: //n٩. cl/zjfgw.

١٦- Alshithisri, Ahmad Bin Abdulaziz. (٢٠٢٤) A Study of the Legal and Fiqhi Impact of AI on Issuing Fatwas. Kurdish Studies, ١٢(١), ٢٥٠٤–٢٥١١. https: // doi. org/١٠. ٣٣٩٠/cl. n٩. ٣j٣٩jy.

١٧- Latifi, Hasan. (٢٠٢٤). Challenges of Using Artificial Intelligence in the Process of Shi'i Ijtihad. Religions, ١٥(٥), ٥٤١. https: //n٩. cl/utuos. https: //doi. org/١٠. ٣٣٩٠/rel١٥٠٥٠٥٤١.

١٨- Mufti (Patel, Zubair). (٢٠٢٥) The Danger of Relying on AI for Fatwa Writing: A Caution for Scholars and Muftis. https: //n٩. cl/cl٨u٠re.

١٩- Jarrar, Yasar. (٢٠٢٥) The Islamic world should establish a Fatwa Council for AI. https: //n٩. cl/boht٠.

٢٠- Usmonov, Mirismoil. (٢٠٢٥). From Human Scholars to AI Fatwas: Media, Ethics, and the Limits of AI in Islamic Religious Communication. Al-i'lam - Journal of Contemporary Islamic Communication and Media, ٥(١). https: //doi. org/١٠. ٣٣١٠٢/jcicom. vol٥no١. ١٢٥. https: //n٩. cl/z٣uv٩.

٢١- Za`atreh, Mousa. (٢٠٢٤). The Impact of Artificial Intelligence on Drafting Religious Edicts (Fatwas). https: //n٩. cl/k٢z٥f.

٢٢- Zhang Jing, et al. (٢٠٢٥). Cognitive bias in generative AI influences religious education. ١٥(١): ١٥٧٢٠. DOI: ١٠. ١٠٣٨/s٤١٥٩٨-٠٢٥-٩٩١٢١-٦. https: //n٩. cl/a٦wat.

ترجمة المصادر والمراجع إلى الإنجليزية:

Printed Sources:

1- Al-Jubouri, J. (2025). Utilizing artificial intelligence commands in the preparation of humanitarian project proposals based on the theory of change. Global Center for Philanthropy Studies.

2- Al-Shatibi, I. ibn M. (1997). Al-Muwafaqat (M. H. Salman, Ed. , 1st ed.). Ibn Affan Publishing.

3- Al-Zuhayli, Muhammad Mustafa. (1427 AH / 2006 AD). Al-Wajiz fi Usul al-Fiqh al-Islami (The Concise Book on the Principles of Islamic Jurisprudence). (2nd ed.). Damascus: Dar Al-Khair.

4- Ibrahim, M. Y. (2007). Al-Fatwa: Its importance, regulations, and impacts (1st ed.).

5- Lotfi, M. H. M. , et al. (2023). Ethical guidelines for the use of artificial intelligence applications in scientific research. Soham Publishing and Distribution.

Online Sources:

1- al-Ahmadi, Hawamdi Musa. (2024). Tawzif al-dhaka' al-istina'i fi al-fatwa wa-ishkalatihi – Dirasah Tahliliyah. (https: //n9. cl/t9jl8).

2- Al-Amir, Y. (2025). Distortion of the Qur'an in "Meta AI" sparks wide controversy… Cybersecurity expert: A deliberate attack on religious texts. Al-Osbou". (https: //n9. cl/8o82a8).

3- Al-Buheiri, A. (2024). In 2024: The electronic portal of Dar Al-Ifta enhances its role as a trusted source for fatwas and religious services. Al-Masry Al-Youm. (https: //n9. cl/xfgkaw).

4- Al-Uqaydi, M. (2025). Warnings about misleading AI-generated fatwas. Al-Sharq. (https: //n9. cl/1joo2).

5- Al-Muhaimid, O. I. M. (2022). Artificial intelligence and its impact on fatwa-making. Journal of the Saudi Fiqh Association, (57), 531–640. (https: //n9. cl/

ppkk0).

6- Bin Obeid, A. M. (2024). Regulations for digital fatwa in light of artificial intelligence. Zaytouna International University Journal, (19), 75–95. (https: //n9. cl/055h2).

7- Da'dar, Mabrouk Bahi al-Din Ramadan. (2024). Tatbiqat al-dhaka' al-istina'i wa-dawruha fi khidmat al-'ulum al-shar'iyyah. Majallat al-Bahth al-'Ilmi al-Islami, al-sanah 19, al-'adad 60, pp. 301–331. (https: //n9. cl/g5gfpq).

8- Dar Al-Ifta Al-Misriyyah. (n. d.). Official website. (https: //n9. cl/df2kd9).

9- Emirates News Agency- WAM. (2025). "UAE Fatwa Council" showcases its experience in employing artificial intelligence in fatwa. (https: //n9. cl/z3zo0).

10- Gharghouth, M. A. (2023). Fatwa-making through artificial intelligence: The mufti robot as a model (pp. 371–400). (https: //n9. cl/hboqu).

11- Ibrahim, E. H. (2021). Virtual fatwa: Its reality, impacts, and regulations. In ⁎The 2nd International Conference "Empowering Smart Applications Between Jurisprudence and Law – A Future Vision in the UAE" (pp. 37–71). Imam Malik College for Sharia and Law. (https: //n9. cl/6ofpv).

12- Information Technology Workshop launched at the 10th International Fatwa Conference to discuss AI in fatwa preparation. (2025). (https: //n9. cl/ma8ym).

13- Saudi Data and Artificial Intelligence Authority (SDAIA). (n. d.). Official website. (https: //n9. cl/aisada).